المركز الديمقراطي العربي
برلين – المانيا

آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمية

تأليف:
د. أمل فوزى أحمد عوض

المركز الديمقراطي العربي
برلين – المانيا

آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة الى الرقمية

Democratic Arabic Center
Berlin - Germany

Mechanisms for the development of the judicial system and the challenges of transformation with digital justice

By:
Dr. Amal Fawzy Ahmed Awad

VR . 3383 – 6605 B

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030-898999419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174274278717

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا / برلين

Democratic Arab Center

For Strategic, Political & Economic Studies

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.
جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher.

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

الكتاب : آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة إلى الرقمية

تأليف : د. أمل فوزى أحمد عوض

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

مدير النشر: د. أحمد بوهكو

رقم تسجيل الكتاب: VR . 3383 – 6605. B

الطبعة الأولى

شباط / فبراير 2022 م

الآراء الواردة أدناه تعبّر عن رأي الكاتب ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المركز الديمقراطي العربي

إعداد/

آليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة إلى الرقمية

اعداد/

د. أمل فوزى أحمد عوض

دكتوراه فى القانون / كلية الحقوق / جامعة عين شمس

رئيس وحدة تكنولوجيا المعلومات - كلية التربية الفنية - جامعة حلوان

2022

الملخص:

بالرغم من أن مسايرة التقدم في التقنيات القانونية أمرًا أساسيًّا كي يتطور أداء مرفق العدالة تستمر العلاقة بين العالم القانوني والعلم الحديث في النمو بطيئة بينما تمضي التقنيات التكنولوجية بخطي سريعة صوب التقدم فمن اللافت للنظر أن النظم القضائية المقارنة أصبحت تعوِل بشكل كبير علي التقنيات الحديثة في إدارة العدالة ، والتي تساعد في التغلب علي مشكلة تراكم القضايا ، واستبدال نظام العدالة الرقمية بالنظام الورقي بما يتيح للقضاة ومعاونيهم، والمتقاضين وأعوانهم من متابعة إجراءات القضايا بيسر وسهولة ،و الإصلاح التكنولوجي يكون من خلال استعمال التكنولوجيا في جميع المحاكم علي مستوي جميع مراحل التقاضي ، وهو ما يبرز معه ضرورة الوقوف على آليات تطوير المنظومة القضائية ودور الوسائط الرقمية فى ذلك ؟؟؟ ، وما سيترتب عن هذا التحول والتطوير من تحديات قانونية ، وتقنية مصاحبة لهذا التحول فكيف سيتتم مواجهتها ؟؟؟؟

الكلمات المفتاحية :

آليات – وسائط – تحول – رقمية – تحديات – قانونية – تقنية – عدالة .

Summary:

Although keeping pace with the progress of legal techniques is essential for the performance of the justice facility to develop, the relationship between the legal world and modern science continues to grow slowly as technological technologies move at a rapid pace towards progress. It is remarkable that comparative judicial systems have come to rely heavily on modern technologies in the administration of justice, which help overcome the problem of case accumulation and replace the justice systemNo. The paper system allows judges, their aides, litigants and their associates to follow the case process easily andeasily, and technological reform is through the use of technology in all courts at all stages of litigation, which highlights the need to identify the mechanisms for the development ofthe judicial system and the role of digital media in that???, and the legal challenges that this transformation and development will entail, And a technique that accompanies this transformation, how will it be confronted????

Keywords:

Mechanisms - media - transformation - digital - challenges - legal - technical - justice.

MECHANISMEN FÜR DIE ENTWICKLUNG DES JUSTIZSYSTEMS UND DIE HERAUSFORDERUNGEN DER DIGITALISIERUNG DER JUSTIZ

Zusammenfassung:

Während es für die Entwicklung des Funktionierens der Justizeinrichtung unerlässlich ist, mit den Fortschritten bei den Rechtstechniken Schritt zu halten, wächst die Beziehung zwischen der Rechtswelt und der modernen Wissenschaft weiterhin langsam, während technologische Technologien in einer schnellen Linie in Richtung zum Fortschritt fortfahren. Es ist bemerkenswert, dass vergleichende Rechtssysteme in der Justizverwaltung stark auf moderne Techniken angewiesen sind, die dazu beitragen, das Problem des Verfahrensrückstands zu überwinden und das digitale Justizsystem durch ein Papiersystem zu ersetzen, das es Richtern und ihren Assistenten ermöglicht, Prozessanwälte und ihre Mitarbeiter, um Fälle zu verfolgen. Welche rechtlichen und technischen Herausforderungen werden diese Transformation und Entwicklung mit sich bringen?

Schlüsselwörter:

Mechanisms, Media, Transformation, Digital, Challenges, Legal, Technical und Justice.

MÉCANISMES DE DÉVELOPPEMENT DU SYSTÈME JUDICIAIRE ET DÉFIS DE LA NUMÉRISATION DE LA JUSTICE

Résumé :

Bien qu'il soit essentiel de suivre le rythme des progrès des techniques juridiques pour que le fonctionnement du système de justice évolue, la relation entre le monde juridique et la science moderne continue de croître lentement, tandis que les technologies avancent rapidement vers le progrès. Il est remarquable que les systèmes judiciaires comparatifs en soient venus à s'appuyer fortement sur des techniques modernes d'administration de la justice, qui aident à surmonter le problème de l'arriéré de cas, et à remplacer le système de justice numérique par un système papier pour permettre aux juges et à leurs adjoints, les plaideurs et leurs associés pour intenter des poursuites. Quels défis juridiques et techniques cette transformation et ce développement impliqueront-ils ?

Mots clés :

Mécanismes, médias, transformation, numérique, défis, juridique, technique et justice.

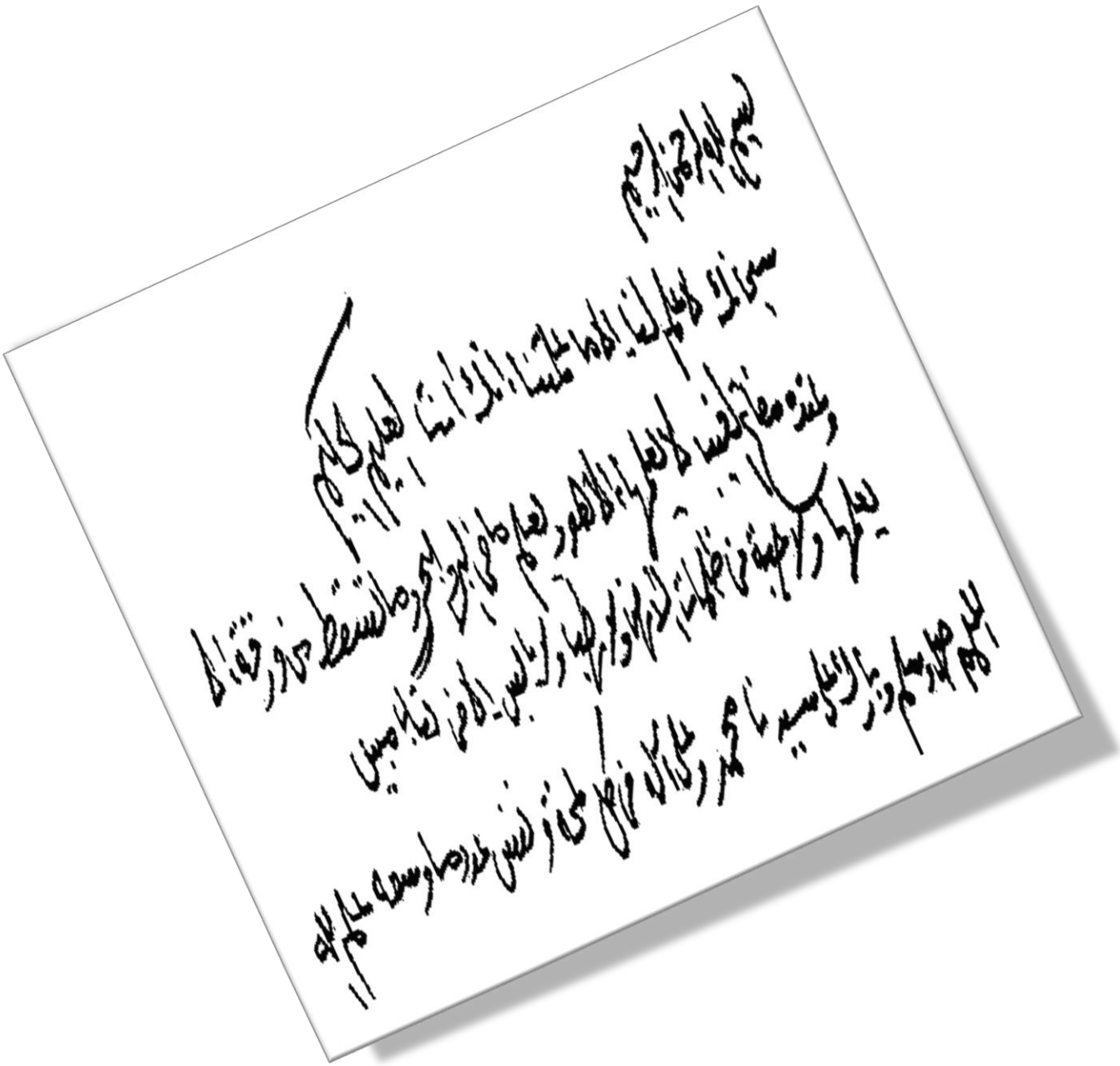

مقدمة

بينما تمضي التقنيات التكنولوجية بخطي سريعة صوب التقدم ، تستمر العلاقة بين العالم القانوني والعلم الحديث في النمو بطيئة ، بالرغم من أن مسايرة التقدم في التقنيات القانونية أمرًا أساسيًّا كي يتطور أداء مرفق العدالة ، فمن اللافت للنظر أن النظم القضائية المقارنة أصبحت تعوِل بشكل كبير علي التقنيات الحديثة في إدارة العدالة ، والتي تساعد علي التغلب في مشكلة تراكم القضايا ، واستبدال نظام العدالة الرقمية بالنظام الورقي بما يتيح للقضاة ومعاونيهم، والمتقاضين وأعوانهم من متابعة إجراءات القضايا بيسر وسهولة.[1]

وفكرة التقاضي الرقمي لا تعني الاستغناء عن العنصر البشري ولكن تكمن الفكرة في الاستفادة من العنصر البشري في إنشاء قواعد البيانات وإعداد الأنظمة الرقمية، وتعميم هذه الفكرة للتطبيق في جميع المحاكم وفقاً للاختصاص النوعي والمحلي لكل محكمة، فهذا النظام الرقمي ما هو إلا نظام واحد يتم تعميمه علي كافة المحاكم مما يسهم في حل الأزمة المتعلقة

1 راجع في ذلك: د / عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية الVideo conference في المجال الجنائي، دار النهضة العربية، 2006 ص 17.

في عدد القضاة وتأخير الفصل في القضايا ويرفع العبء عن المتقاضين ويقدم لهم اختصاراً في الوقت والجهد.[1]

إن الإصلاح التكنولوجي يكون من خلال استعمال التكنولوجيا في جميع المحاكم علي مستوي جميع مراحل التقاضي[1] ، وألا يقتصر دور

1 تتلخص فكرة القضاء الإلكتروني في جعل جهاز الكمبيوتر أو الحاسوب قاضيا، عن طريق تحرير البيانات المتعلقة بالدعوي كأسماء الخصوم وموضوع النزاع والموطن القانوني لكل خصم وجميع المعلومات المتعلقة بالوقائع كتاريخ حدوث الواقعة سبب النزاع والمواد القانونية التي تحكم النزاع وما هو ما أستقرت عليه أحكام محكمة النقض والآراء الفقهية، ثم إدخال جميع هذه البيانات علي جهاز الحاسوب وعن طريق قواعد البيانات المدون عليها المواد القانونية والأحكام القضائية وعن طريق التفاعل بين المعلومات والأنظمة المؤتمتة يتم إصدار الحكم الإلكتروني الخاص بالنزاع المعروض علي القاضي الإلكتروني، وبطبيعة الحال لا يمكن الأخذ بهذه الفكرة في إصدار الأحكام في جميع القضايا، ولكن يمكن حصر هذه الطريقة في إصدار الأحكام في نوع معين من القضايا والتي لا تتعدد فيها العناصر الواقعية أو التي ليس بها فكرة المنازعة بالمعني الفني الدقيق أو بمعني آخر ينحسر عنها التقدير الشخصي أو السلطة التقديرية للقاضي للمزيد حول فكرة القاضي الإلكتروني راجع : د / حسين إبراهيم خليل ، د/ يوسف سيد سيد عواض : فكرة القاضي الإلكتروني بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط بعنوان " العصر الرقمي" في الفترة من 12 إلي 13 إبريل 2016 ، ص 6.

الكمبيوتر علي التسجيل والكتابة فقط ، وإنما يلزم بناء قدرات جميع الفاعلين في مجال التقاضي ؛ من خلال تدريبهم وتأهيلهم علي التعامل مع البرامج البسيطة والبرامج المتخصصة لحفظ البيانات الخاصة بالدعاوي ، والاعتماد عليها بدلاً من نظام الأرشيف اليدوي ، وسهولة استحضار أي معلومة سواء ، للقاضي أو للمتقاضي بسرعة ، ويشمل الإصلاح التكنولوجي وجود شبكة معلوماتية تربط بين جميع المحاكم ووزارة العدل ، وجميع الجهات المشتركة في تقديم الخدمة لسهولة الاتصال ، و التعامل بين الموظفين والقضاة ، ونقل التشريعات الجديدة إليهم ، وتعديلات القوانين ، وأي معلومة هامة ، كذلك وجود موقع رقمي لكل محكمة وجهة معاونة وصفحة خاصة بكل قضية لسهولة الوصول إلي المعلومات اللازمة عن القضايا بدلا من الذهاب للمحكمة عدة مرات ، وسوف يعمل هذا علي التخفيف من الازدحام بأروقة المحاكم ، والبطء في الإجراءات كذلك يشمل الإصلاح التكنولوجي إنشاء

1 راجع في ذلك: القاضي د/ حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص55 وما بعدها .

أرشيف رقمي لجميع قواعد البيانات ، للاطلاع علي القوانين ذات الصلة بالقضية التي ينظرها القاضي[1].

وحيث أن العدالة الرقمية[2] هي تنظيم تقني معلوماتي يسمح بالتحول من النظام التقليدي إلى النظام الرقمي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة بغية تحقيق العدالة وإنجازها في أسرع وقت وباعلي جودة.

يتعين خلق اتصال بالجمهور من خلال نشر آليات رفع الدعوي والتحول بها إلي الرقمية علي الموقع الخاص بكل محكمة علي مستوي كافة إجراءات التقاضي ومراحله ، وذلك لخلق مزيد من الشفافية في المعلومات القانونية والقضائية علي نحو ييسر تفاعل المجتمع المدني مع السلطة القضائية.[3]

---

1 للمزيد حول آليات التقاضي الإلكتروني راجع في ذلك: القاضي / طاهر أبو العبد، الإدارة الإلكترونية للدعوي القضائية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتقاضي الإلكتروني – الفترة من 6–7 مايو 2014 القاهرة، ص3 وما بعدها.

2 راجع في ذلك: القاضي / سهام فتحي المصري، تقرير حول دور العدالة الإلكترونية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتقاضي الإلكتروني، القاهرة 5–6 يونية 2014، ص5 وما بعدها.

3 راجع في ذلك: د / حاتم الزرقاني، آليات تفعيل التقاضي الإلكتروني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للعدالة الإلكترونية الذي عقده المركز القومي للدراسات

ففـي التقاضــي الرقمــي ســوف يــتم نظــر الــدعاوي بوســائل رقميــة مستحدثة[1] ، ضمن أنظمة قضائية تعتمد أسلوب الحاسب الآلي[2] عوضا عن الأسلوب الورقي في استقبال الأوراق ، والطلبات القضائية دون أن يتكبد أحد الأطراف مشقة الذهاب إلي المحاكم ، وعلي سبيل المثال أصبحت تقنية " الحضور عن بُعد " Videoconference أو "المحاكمة عن بُعد" المتبعة

القضائية بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من اجل التنمية الفترة من 6-7 مايو 2014 القاهرة ، ص3 وما بعدها.

1 راجع في ذلك: د. محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجا) دراسة مقارنة ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص10 وما بعدها .

2 وقد عرفت المادة الأولي من قانون 175 سنة 2018 الحاسب بأنه :

(**الحاسب** : كل جهاز أو معدة تقنية تكون قادرة علي التخزين، أ وداء عمليات – منطقية، أو حسابية، وتستخدم لتسجيل بيانات أو معلومات ، أو تخزينها، أو تحويلها ، أو تخليقها ، أو استرجاعها ، أو ترتيبها ، أو معالجتها ، أو تطويرها، أو تبادلها ، أو تحليلها، أو للاتصالات ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة 1) .

في الإجراءات القضائية اتجاهًا متناميًا في السنوات الأخيرة[1] حيث أسهم إسهامًا كبيرًا في إسراع الإجراءات القضائية من خلال تسهيل استدعاء المسجونين ، و تحديد اجتماعات القضاة ، و سماع شهادة الشهود ، و الخبراء دون الحاجة إلي تكاليف السفر الباهظة أو إهدار الوقت[2] . فالحضور عن بعد يتناسب تمامًا مع هذه البيئة ، ومن خلال استخدامه مع أنظمة

1 راجع في ذلك: أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص4 وما بعدها. وراجع أيضا : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص13 وما بعدها.

2 راجع في ذلك : أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، مرجع السابق ، ص6 .

المؤتمرات المرئية الحديثة، التي تتيح إمكانية عرض المستندات والأدلة الداعمة أمام القضاة وباقي الأطراف من مواقع بعيدة.[1]

كما إنه في هذا النوع من التقاضي سيتم استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لإنجاز إجراءات التقاضي أمام المحاكم عن طريق شبكة المعلومات ، ولا بد هنا من الإشارة إلي أن ملفات الدعاوي الرقمية تختلف بالضرورة عما هو موجود حالياً، فسوف تزول الآلية التقليدية في التدوين لإجراءات التقاضي، وتحل محلها آليات برمجية متطورة تختلف من حيث الشكل والمضمون، كما تختلف آلية تقديم البيانات، في كل مكان ، وفي كل وقت عبر شبكة المعلومات ، الأمر الذي سيؤدي إلي سرعة البت في الدعاوي من جهة، وتوفير الجهد والمال علي المتقاضين ومحاميهم من جهة آخري.[2]

---

3 راجع في ذلك : د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، ص15 .

1 راجع في ذلك : د/ صفاء أوتاني ، بحث بعنوان "المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)" منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول ، 2012، ص169 وما بعدها.

مشكلة البحث :

فى مجال تطوير المنظومة القضائية والتحول بالعدالة إلى الرقمية يبرز للوسائط الرقمية أدواراً عديدة فى تبسيط إجراءات التقاضي فما هي ؟ ، وما متطلبات ذلك ؟ ، وسيكون لاستخدام الوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أمام القضاء آليات قانونية ، وتقنية فما هي ؟ ، وجميع ما سبق سوف يواجهه عدد من التحديات فما هى ؟ وكيف سيتم مواجهتها ؟ وجميع ما سبق تساؤلات سنعرض لها ونطرح لها معالجات بهذا الكتاب على النحو التالى .

منهج البحث:

سوف نستخدم المنهج الوصفى بطريقته العلمية الإستقرائية والتحليلية لمعالجة النقاط الهامة التى يثيُرها موضوع الكتاب .

خطة البحث :

سوف نعرض لآليات تطوير المنظومة القضائية وتحديات التحول بالعدالة إلى الرقمية على النحو التالي:

المبحث الأول: دور الوسائط الرقمية في تطوير المنظومة القضائية و متطلبات ذلك

المبحث الثاني: الآليات القانونية والتقنية للتحول بالعدالة الرقمية

المبحث الثالث : التحديات التي تواجه تطوير المنظومة القضائية والتحول بالعدالة إلى الرقمية

المبحث الأول

دور الوسائط الرقمية في تطوير المنظومة القضائية و متطلبات ذلك [1]

تؤدي الوسائط الرقمية[2] وتكنولوجيا المعلومات خدمات مساندة للقضاء مما يجعلها تقوم بدور قانوني في تبسيط إجراءات التقاضي وهو الأمر الذي يطرح معه التساؤل عن ماهية الخدمات أو الدور القانوني للوسائط الرقمية أمام القضاء ؟ ، و يمكن باستخدام هذه الوسائط تبسيط إجراءات التقاضي ؟ ، وما هي وسائل ميكنة المحاكم ؟ ، وكيف يمكن اعتبار الوسائط الرقمية أجهزة معاونة للقضاء ؟ ، إن الإجابة علي هذه التساؤلات ستكون محورا للمطالب الآتية :

---

1 راجع في ذلك : " د/ يوسف سيد سيد عواض ، "خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ ، ص 135 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د/سيد احمد محمود ،"إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص ١٥ وما يليها .

المطلب الأول

الدور القانوني للوسائط الرقمية أمام القضاء

وهي تكمن في الآتي[1] :

١ – **تجميع وتخزين ومعالجة المعلومات القانونية** (نصوص تشريعية – أحكام قضائية – آراء فقهية) واسترجاعها بما يمكن من خلاله إدخال معطيات معينة لمعرفة بعض الإرشادات القانونية للقضاة وأعوانهم وكذلك للمشرع والفقه .

٢ – **التخزين والحفظ** لكل ما يخص حياة القضية أي توثيقها منذ بدايتها حتي نهايتها بما يمكن من متابعتها وحفظ محتواها (طلبات ، دفاع ، مذكرات ، إعلانات ، إخطارات ، محاضر جلسات...الخ) . وذلك لكي يستفيد القاضي وأعوانه من معرفة تطورات القضية أمام المحكمة وكذلك ذوي الشأن عند التعامل مع الملف عن بعد.[2]

---

1 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، ص 320 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول ، ص 320 وما بعدها

٣ – **يمكن أن تنشأ موقع رقمي لكل محكمة** (في أول درجة – ثاني درجة) علي شبكة المعلومات من خلالها يمكن للجمهور و أصحاب الشأن التعامل معها – عن بعد – في أي وقت ومن أي مكان.[1]

٤ – **الاستعلام رقميا** : يمكن أن تقوم الوسائط الرقمية (خصوصاً البريد الرقمي أو غيره) بخدمة الاستعلام عن المعلومات القانونية أو عن مصير قضية ما لذوي الشأن أو عند طلب استشارات قانونية أو عند معرفة تاريخ الجلسات فيها ومحاضرها وتأجيلها أو أرقام الطعون أو القرارات الصادرة فيها وتواريخها أو ما تم فيها من ضم الأوراق والمستندات والملفات أو الإعلانات أوعند وجود الطعون فيها أمام محكمة الدرجة الثانية أو في التماس إعادة النظر أو الطعن بالنقض أو تنفيذ الأحكام أو وقف تنفيذها أو غيرها من المسائل المتعلقة بها .[2]

٥ – **تقديم الطلبات والدفاع والمذكرات والمستندات واستلامها رقميا :** يمكن من خلال استخدام الوسائط الرقمية – إذا أجاز القانون ذلك– تقديم

---

1 راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول :2021/2/22)

www.moj.gov.sa، www.maillcys.fr

2 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان " نحو الكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 320 .

الطلبات وأوجه الدفاع والمذكرات والمستندات رقميا عبر الدخول إلي الموقع الرقمي للمحكمة والقضية المعنية عبر شبكة المعلومات وهذا كما أشرنا يحقق لوجستيات التقاضي وصولاً إلي العدالة الناجزة .[1]

٦ – **رقمية الاطلاع علي ملف القضية ومحتوياته:** تستطيع الوسائط الرقمية أن تجعل ممارسة حق الخصوم أو من يمثلهم في الاطلاع علي ملف القضية ومحتوياته (من صحف وطلبات ودفاع وأدلة وأوراق ومستندات وحوافظها وجلسات وتقارير الخبرة وقرارات المحكمة) يتم رقميا أيضا.[2]

كما أن الحق في الاطلاع يعتبر مظهراً من مظاهر احترام مبدأ المواجهة بين الخصوم كمبدأ أساسي للتقاضي يتفرع من مبدأ رئيسي وهو احترام مبدأ المساواة بينهم كمبدأ دستوري.

٧ – **متابعة الجلسات رقميا:** – وهي خدمة يمكن من خلالها للخصوم أو لمن يمثلهم أن يتابع جلسات القضية المعنية من حيث تواريخها وتأجيلاتها عن بعد من خلال البريد الرقمي طالما إنها مرتبطة بالموقع

---

1 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان " نحو الكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 321 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص22 .

الرقمي للمحكمة المختصة وبقضية معينة وذلك عبر شبكة المعلومات بل وسيكون في مراحل متقدمة من التقاضي الرقمي1 للمتقاضين الحق في مشاهدة الجلسة وسماعها عبر الموقع الرقمي للمحكمة المختصة .[1]

---

1 تعد محكمة جدة أول محكمة في المملكة العربية السعودية ومن أوائل الأنظمة العربية التي تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني باستخدام النظام الشامل بدءاً باستقبال الدعاوي الكترونياً وانتهاء باستخراج الصك القضائي فتقوم المحكمة باستلام أوراق الادعاء من خلال دخول المدعي إلي موقع المحكمة لتسجيلها الكترونياً ثم تتابع سير إجراءاتها في المحكمة آلياً فتدون جلسات التقاضي باستخدام الحاسب، وذلك مروراً بمحاضر الجلسات وانتهاء بإصدار الحكم في آخر جلسة، راجع في ذلك: د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012، ص 195.

وتعد الهند من أوائل الدول التي قامت بإدخال التكنولوجيا الحديثة في مرفق القضاء وقامت بذلك بداية من عام 1990 من خلال تعاون وزارة العدل مع وزارة الاتصالات ووضعت لنفسها مهلة زمنية خمس سنوات لتدريب العاملين في المحاكم والمواطنين علي كيفية استخدام الوسائل الحديثة في قضاء المصالح القضائية راجع في التجربة الهندية:

Prepared by:**E-Committee Supreme Court** of India New Delhi: National policy and action plan for implementation of information and communication technology in the Indian

كما يمكن متابعة الطلبات التي يتقدم بها ذوي الشأن بعد تسجيلها في ضوء رقم المراجعة الذي في حوزة المستخدم للاستعلام عن حالة الطلب فيما بعد.

٨ – **الحصـول علـي الشـهادات أو الصـور للمسـتندات والأوراق والأحكام:** (رقميا يستطيع الخصوم أو من يمثلهم الحصول علي الشهادات (مثل حصول طعن من عدمه أو بما تم فيه أو بما تم في وقف التنفيذ) أو علي صور المستندات والأوراق(كعقد موضوع النزاع أو مذكرة أو وثيقة في طعن أو الحصول علي الرقم التعريفي) والأحكام (صورة رسمية أو تنفيذية)

---

judiciary, 1st August, 2005, pp 1-47, available at: www.supriem court. Of Indianic.in.

ونفس الأمر انتهجته ولاية تكساس الأمريكية في عام 2010 راجع في تجربتها التقرير المعد بمعرفة رئيس المحكمة العليا في الولاية:

Wallace B. Jefferson & Others: In the supreme court of Texas, order requiring electronic filing in certain courts, so ordered, this 11of December 2012, pp1-5, available at: supreme.court.state.tx.us

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص23 .

رقميا طالما أن القانون يسمح بذلك وعادة ما يكون هناك رسوم للحصول علي هذه الخدمة الرقمية .[1]

٩ – الأعلام الرقمي للسلطات والجهات الآخري في الدولة :-

قد تقوم الوسائط الرقمي بخدمة التبليغ الرقمي للسلطة التشريعية أول بأول عن العقبات والثغرات القانونية للعمل علي إزالتها وسدها بواسطة وضع التشريعات الفورية اللازمة لها وهذا يحقق العلاقة المباشرة بينهما بالسرعة الممكنة ويخفف من توجيه الأسئلة والاستجوابات.[2] (البرلمانية المتعلقة بشئون القضاء والقضاة).

١٠ – نشر الثقافة القانونية رقميا: إن الاستفادة المتبادلة من ربط مواقع وزارة العدل المصرية بالمواقع المحلية الآخري والإقليمية والدولية يؤدي إلي تنمية الملكات القانونية لدي القائمين علي تطبيق القانون ودارسته كما

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، المرجع سابق، ص23 .

2 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو إلكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 321 .

سيؤدي إلي معرفة كل ما هو جديد في هذا المجال ونقل الثقافة القانونية للجميع علي المستوي الإقليمي والدولي.[1]

١١ – حلول الوسائط الرقمية محل القاضي البشري (القاضي الرقمي) : قد تقوم الوسائط الرقمي في المستقبل بمهمة الفصل في بعض القضايا المالية (البنكية أو المصرفية أو المواريث أو الوصايا أو النفقات أو القضايا الضريبية أو الجمركية) لتحل محل القاضي البشري وهذه تجربة طبقت في بيروت بلبنان في القضايا المالية ونجحت ولكن هذا يحتاج إلي اعتراف تشريعي بهذا الدور القانوني القضائي ، ونأمل في التدخل التشريعي العاجل و الملائم من جانب المشرع المصري لكي يخفف علي القاضي البشري القضايا الحسابية أو قضايا النفقات التي تحتاج إلي خبير محاسبي لكي توفر جهده ووقته في قضايا آخري أكثر تعقيداً من ذلك وحتي يتم

1 راجع في ذلك : ا.د/ حسينة شرون، الباحثة/ عتيقة معاوي ، بحث علي شبكة الإنترنت بعنوان " التقاضي الإلكتروني في الجزائر Le e-Litige en Algérie ، ص14 .

التيسير في إجراءات التقاضي ويحل الكمبيوتر مثلاً محل الخبير الحسابي ويصدر قراره في هذه القضايا .[1]

المطلب الثاني

الخدمات المتعلقة بتبسيط إجراءات التقاضي بالوسائط الرقمية

وهي تتجسد في خدمات قبل صدور الحكم وخدمات عند صدوره كالتالي:

الفرع الأول

الخدمات الرقمية قبل صدور الحكم

أ- إنشاء صفحة للقضية على الموقع الرقمي للمحكمة المختصة:

بعد إيداع[2] صحيفة الدعوي من المدعي أو من يمثله في مكتب إدارة الدعوي بالمحكمة المختصة أو عبر موقع المحكمة يتعين إنشاء صفحة

1 راجع في ذلك: د/ د/ يوسف سيد سيد عواض ، فكرة القاضي الإلكتروني ، بحث منشور بمؤتمر للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط، " العصر الرقمي في الفترة من 12 إلي 13 إبريل 2016 ، ص6 وما بعدها

2 (**الإيداع الإلكتروني:** وسيلة إقامة وقيد صحيفة الدعوي وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل والتوقيع علي صحفها توقيعا الكترونيا معتمدا وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة المختصة) ، راجع في

للقضية علي الموقع الرقمي للمحكمة المختصة خاص بهذه الدعوي بحيث يستطيع الأطراف المعنية الدخوله عليها في أي وقت ومن أي مكان (التعامل عن بعد) لمعرفة أوجه الدفاع والإجراءات والقرارات الصادرة فيها احتراما لحقه في معرفة تطورات قضيته – تطبيقاً لحق التقاضي أمام المحاكم – وذلك بعد إدخال كلمة المرور والرقم التعريفي الخاص بها وتتضمن هذه الصفحة ملف القضية الرقمي الذي يشتمل علي كافة الأوراق والمستندات التي قدمت من الخصوم وكذلك محاضر الجلسات وتقارير الخبرة والمذكرات والأوامر والأحكام الصادرة فيها . ومع ذلك فإن الملف الرقمي للقضية لا يغني عن النظام الورقي الذي قد يحتاجه تسيير العمل القضائي كالصور الرسمية. وذلك إلي حين يطمن المواطنون للدليل الرقمي[1] .

ذلك : م 13 قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

1راجع في ذلك : ا.د / براء منذر كمال عبداللطيف ، د / ياسر عواد شعبان ، الأدلة الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، المؤتمر الدولي العاشر حول" العصر الرقمي وإشكالياته القانونية " في الفترة الممتدة من 5 إلي 6 /2016/4، بكلية الحقوق، جامعة أسيوط ، ص21 وما بعدها .

ب-تحرير صحيفة الدعوي والطعن فيها رقميا:-

إن استخدام الوسائط الرقمية في العملية الإجرائية ييسرمنها وذلك بوجود نماذج رقمية[1] لكتابة صحيفة الدعوي أو الطعن رقميا وذلك بالدخول علي الموقع الرقمي للمحكمة المختصة عبر شبكة المعلومات[2] والقيام بتعبئة البيانات اللازمة للصحيفة . [3]

ج – إيداع الصحيفة[4] ومرفقاتها وقيدها رقميا :-

---

1 راجع في ذلك : المستشار. د/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية و التطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2019، ص 391 .

2 (شبكة **المعلومات:** مجموعة من الأجهزة أو نظم المعلومات مرتبطة معاً، ويمكنها تبادل المعلومات والاتصالات فيما بينها ، ومنها الشبكات الخاصة والعامة وشبكات المعلومات الدولية ؛ والتطبيقات المستخدمة عليها) . راجع في ذلك قانون 175 لسنة 2018.

3 راجع في ذلك: د/ سيد احمد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر أمام القضاء المصري والكويتي نحو الكترونية القضاء و القضاء الإلكتروني ، دار النهضة طبعة ، 2012/2011 ، ص23 .

4 راجع في ذلك م (13) قانون 146 لسنة 2019 ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

بعد كتابة الصحيفة (للدعوي أو للطعن) رقميا أو ملئ النموذج المعد لذلك علي الموقع الرقمي يتم إيداعها ومرفقاتها (المستندات) رقميا وهو ما يمكن تطبيقه علي جميع درجات التقاضي.[1]

وهناك أيضا العديد من الخدمات القضائية المميكنه التي بمكن أن يعتمد عليها محامي الخصم لإجراء حوار رقمي مع المحكمة المختصة عبر موقعها الرقمي علي شبكة المعلومات لتقديم الصحف والطلبات ومذكرات الدفاع والدفوع والمستندات وغيرها من الأوراق القضائية دون التقيد بمواعيد العمل الرسمية ولا بمكان معين ، حيث يمكنه الإيداع علي مدار اليوم كاملاً ومن أي مكان (التعامل عن بعد) وهذه الآلية تحد من تداول المستندات الورقية أمام المحاكم وتقلل انتقال الخصوم أو ممثليهم لمقر المحكمة كما يؤدي أيضا إلي تلافي الآثار السلبية لتداول المستندات الورقية كفقدان الملف والحاجة إلي أماكن واسعة لتخزين هذه الأوراق ، ويمكن للمحامي من خلال الوسائط الرقمية اتخاذ أكثر من إجراء في وقت وجيز كإرسال المستندات ودفع الرسوم رقميا ، كما يمكنه الاطلاع رقميا علي ملف القضية من خلال

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني "، ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 457 وما بعدها .

إدخال رقم أو تاريخ الجلسة أو أدخال الرقم التعريفي وكلمة المرور الخاصة به للاطلاع علي الملف الكامل للقضية .[1]

د – رقمية الإعلان بدلاًمن الإعلان التقليدي :-

يمكن استخدام الوسائط الرقمية في عملية الإعلان أو الإخطارات أو الإنذارات بدلاً من الأوراق التقليدية . حيث يمكن أن يتم الإعلان الرقمي عن طريق الفاكس أو التلكس أو البريد الرقمي عبر الإنترنت أو غيرها من الوسائط الرقمية والتي ستحدث بعد ذلك في ظل التحول إلي الرقمية ولكن هذا يتطلب نصاً تشريعياً كما هو الحال في المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي التي تجيز أن يتم الإعلان باستخدام وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديدها قرار من وزير العدل أو بأية وسيلة يتفق عليها الطرفان. [2]

وبالتالي فإن الأجهزة الرقمية يمكن أن تسهم في إعلان أو إخطار أو إنذار الخصوم أو ممثليهم – المواطنين أو الأجانب – أو الخبير أمام

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني "، ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 457 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو إلكترونية القضاء المدني " مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص313.

المحاكم وتلعب نفس الدور أيضا بالنسبة لإعلانات أوراق التنفيذ الجبري إذا أتفق اطراف السند التنفيذي علي ذلك ، كما تمثل تقنية البريد الرقمي – في حد ذاتها – إثباتاً لعملية إرسال الأوراق القضائية للمرسل إليه من خلال إيصال الاستلام الذي يؤكد علي إرسال هذه الأورا ق وتماثل في آثارهما(أثار الإعذار في القانون المدني والإعلانات القضائية في قانون المرافعات) .[1]

هـ- رقمية الأدلة و الأدلة الرقمية (الإثبات الرقمي) :-

يمكن أن تستخدم الوسائط الرقمية في إثبات الحقوق أو نفيها أمام القضاء حيث يمكن تقديم الدليل عبر الوسائط الرقمية عن طريق الاستعانة بالدوائر التلفزيونية المغلقة (الدوائر الرقمية أو الفيديوكونفراس) عبر الإنترنت للاستماع لشهادة الشهود في نفس الدولة أو في عدة دول – وهذا سوف يقوم مقام الإنابات القضائية – أو الاستماع إلي أقوال الحضوم واستجوابهم مباشرة عبر هذه الأجهزة (خصوصاً الفيديو كونفراس) وهو ما طبقته بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية. كما يمكن أن تكون

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص171 .

المستندات أو الدعامات الرقمية دليلاً للإثبات في المسائل المدنية أو التجارية من خلال اتفاق الخصوم علي ذلك أو اعتماد التوقيع الرقمي . [1]

و يمكن ان تقوم هذه الوسائط الرقمية بوظيفة إجراء من إجراءات الإثبات أي وظيفة الخبرة في القضايا المالية أو الحسابية أو الضريبية أو الجمركية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصية أو الوقف ، كما يمكن أن يتم توجيه اليمين الحاسمة أو المتممة عبر هذه الوسائط الرقمية . وهكذا فإن أدلة الإثبات المكتوبة أو غير المكتوبة من شهادة واستجواب وأنابه قضائية وتوجيه اليمين الحاسمة أو المتممة أو الخبرة يمكن أن تقدم للمحكمة عبر الوسائط الرقمية. [2]

و- محاضر الجلسات وعلانيتها رقميا:

1 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر ، مرجع سابق ، ص24 ، ص50

2 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص56 .

عند استخدام كاتب الجلسة لجهاز الحاسوب[1] في كتابة المحاضر كالمناقشات التي تدور بين الهيئة ومحامي الخصوم بمناسبة تقديم الأوراق والمستندات بناء علي تعليمات من رئيس الجلسة. فهذا سيؤدي إلي سهولة استخراج صورة رسميه من هذه المحاضر أو تقارير الخبراء حيث لا يحتاج كاتب الجلسة سوي الضغط علي رابط الطباعة لحصول ذوي الشأن علي هذه الصور المنسوخة[2] والتي اعترف لها المشرع بقانون التوقيع الرقمي 2014 بأنها لها نفس حجية المستند الرسمي ، كما يؤدي إلي التخزين الأمن لهذه المحاضر والتقارير مما يحفظ أمن وسلامة بياناتها ويحول دون تعديلها أو تغييرها ، وكذلك سهولة الرجوع لمحضر الجلسة بمجرد إدخال أسماء

1 (**الحاسب** : كل جهاز أو معدة تقنية تكون قادرة علي التخزين، أ وداء عمليات – منطقية، أو حسابية، وتستخدم لتسجيل بيانات أو معلومات ، أو تخزينها، أو تحويلها ، أو تخليقها ، أو استرجاعها ، أو ترتيبها ، أو معالجتها ، أو تطويرها، أو تبادلها ، أو تحليلها، أو للاتصالات) . راجع في ذلك قانون 175 لسنة 2018

2 (**الصورة المنسوخة:** الصورة المطبوعة من المحرر الإلكتروني التي تودع بملف الدعوي) . راجع في ذلك قانون 146 لسنة 2019 ، وراجع أيضا : المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، مادة (1) .

الخصوم أو تاريخ الجلسة أو رقم القضية في أي وقت أراد الخصوم الاطلاع عليه[1].

ولضمان علانية الجلسات رقميا يمكن تصوير محتوي الجلسة والحضور ليتم نقل هذه الصورة علي الصفحة الرئيسية للموقع الرقمي للمحكمة بحيث يستطيع كل من له علاقة بالقضية أو أي مواطن الدخول لقائمة المحكمة وحضور جلساتها ، أو أن يعرض محتوي القضية علي الرابط الرقمي الخاص بعلانية الجلسات في الموقع الرئيسي للمحكمة علي شبكة الإنترنت في حالة عدم الحضور الشخصي للأطراف وذلك بواسطة كاميرات القاعة (وفي حالة صدور قرار من القاضي بنظرها سراً يتم وقف التصوير وتشغيله بعد ذلك[2]).

ر- المرافعة وقفلها و فتحها رقميا :

1 راجع في ذالك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2015 ، ص59 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشرة ، 2019 ، ص393 .

يمكن استخدام الوسائط الرقمية في إجراء المرافعة الشفوية بين الخصوم أو ممثليهم في مواطنهم عن طريق الفيدوكونفراس[1] وهذا يعني عدم ضرورة حضور الخصوم أو ممثليهم إلي مقر المحكمة وعدم انتقالهم إليها وخصوصاً إذا كان أحدهم موجوداً بالخارج وهذا يؤدي إلي تحقيق العدالة الناجزة حيث إنها وسيلة تسهل وتسرع في إجراء المرافعة[2] ، وفيها يحترم مبدأ المواجهة بين الخصوم الذي يتطلب علم كل خصم بادعاءات خصمه وأدلة الإثبات والمستندات المؤيدة لها وإعطائه فرصة الرد عليها علي النحو الذي يساعد المحكمة في تكوين عقيداتها في موضوع القضية .[3]

---

1 قد يعتمد وكيل الخصوم علي هذه التقنيات " مؤتمرات الفيديو أو التلفزيون " للمرافعة أمام القاضي الذي لا يظهر أمامهم كجسد حي وإنما ترد صورته وصوته علي شاشة رقمية ذات أبعاد ثلاثية لسماع مرافعتهم تمكيناً للخصوم من ممارسة حق الدفاع ، وإقناع المحكمة بما يقدمونه من طلبات ودفوع ، د/ د/ يوسف سيد سيد عواض ، خصوصية القضاء ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧.

2 راجع في ذالك : د / عبد المنعم زمزم ، قانون التحكيم الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٢٧

3 راجع في ذالك : د/ طارق بن عبدا الله ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، قسم الفقه المقارن ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2010 /1431 ، ص228 وما بعدها.

وتري الباحثة إنه في مراحل متطورة من التقاضي عبر الوسائل الرقمية سوف يحل الإجراء الرقمي محل الإجراءات العادية باعتباره الأصل [1]بالنسبة لفئة معينة أو شريحة خاصة من المجتمع تعد هي الأكثر محاكاة للبيئة الرقمية وعلي مستوي يسمح لها بالتعامل مع الإجراءات الرقمية بسهولة ويسر ، ولكن ذلك قد يكون في مراحل أولية علي نفقتهم الخاصة إلي حين وصول المجتمع لدرجة من النضج التقني تحقق له التحول التام إلي الرقمية.

ز – المداولة الرقمية:

نص المشرع علي أن تكون المداولة في الأحكام بين القضاة مجتمعين ولا يجوز أن يشترك فيها غير القضاة الذين سمعوا المرافعة وبالتالي لم يبين المشرع وسيلة إجراء المداولة بين القضاة ،هذا يعني إنه يمكن أن يتم بينهم عبر أي وسيط رقمي كالموبايل "trading on case between the judiciary via mobile" باستخدام إحدي التطبيقات الخاصة بالرسائل والمحادثات mobile chat applications كال (what's app – messenger – viper–snapchat) متي كانت آمنه

1 راجع في ذلك : د/ علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، ص19 وما بعدها.

لهم وتضمن تحقيق هذه السرية حيث إن المشرع لم يتطلب أن تجري المداولة في مقر معين .[1]

وتري الباحثة إنه يمكن لأعضاء الهيئة أو الدائرة ورئيسها استخدام تقنية اجتماعات الفيديو لإجراء المداولة بينهم وصولاً للحكم في القضية المطروحة عليهم سواء تعذر الاجتماع الجسدي أو المادي بينهم أو لم يتعذر شريطة اتخاذ التدابير التكنولوجية اللازمة التي تضمن سريتها عبر الإنترنت وعدم اختراق الغير لها .

الفرع الثانى

الخدمات الرقمية عند صدور الحكم

تتجسد خدمة الوسائط الرقمية عند صدور الحكم في القضية في الآتي :-

أ – تحرير مسودة الحكم ونسختها الأصلية وإيداعها رقميا[2] : –

1 راجع في ذالك : د/ سيد احمد محمود ،"نحو الكترونية القضاء المدني الإماراتي" ، مرجع سابق ، ص 321 .

2 راجع في ذالك : د/ علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، ص15 وما بعدها.

١ – يمكن استخدام الحاسوب في كتابة مسودة الحكم وكذلك نسخته الأصلية رقميا لأن الوضع العادي في المداولة بعد الوصول إلي حكم أن يقوم رئيس الدائرة أو الهيئة بكتابة مسودة الحكم وأن توقع من جميع القضاة الذين اشتركوا في المداولة فيمكن للرئيس سواء في حضور بقية القضاة أو دون حضورهم أن يكتب المسودة علي الكمبيوتر ثم يقوم بقية القضاة بالتوقيع عليها وهو ما يمكن أن يتم رقميا أيضا إذا قام رئيس المحكمة بإرسالها لهم عبر أي بريد رقمي ، وتودع مسودة الحكم المشتملة علي أسباب موقعة من الرئيس والقضاةً ، و القاضي عند شروعه في كتابة الحكم من ذاكرة الحاسوب يظهر له بيانات الخصوم ووكلائهم وأسماء القضاة الذين اشتركوا معه في سماع الدعوي والمداولة ووقائع الدعوي وإجراءاتها[1] حتي قفل باب المرافعة وتاريخ صدور الحكم فيها وهذا يؤدي إلي (تقليل احتمالات الخطأ في سرد هذه البيانات[2]) . كما إن اعتياد القاضي علي

1 راجع في ذالك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات ، مرجع سابق ، ص 194.

2 راجع في ذالك : د/ سيد احمد محمود ، "نحو إلكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، ص 313 .

تحرير أحكامه رقميا وتخزينها في ذاكرة الحاسب الآلي سيشكل له تطبيقات ونماذج جاهزة قد يعتمد عليها في المستقبل.[1]

3 – كما يجوز أن يتم إيداع الحكم في الملف الرقمي للقضية حتي يستطيع الخصوم أو من يمثلهم أن يعلموا به عن بعد إذا أجاز القانون ذلك.[2]

ب – الإعلان الرقمي للحكم (رقمية الإعلان بالحكم):

يقوم القاضي بإعلان الخصوم بحكمه عقب الانتهاء من كتابته رقميا وذلك عبر إرسال نسخة منه علي البريد الرقمي لمحاميهم ليتمكن من صدر الحكم لصالحة من تنفيذه و ليتمكن الصادر ضده الحكم من الطعن عليه أمام المحكمة الأعلى ، كما إن إعلان الحكم رقميا يرتب بداية سريان ميعاد الطعن فيه .[3]

---

1 راجع في ذلك، د/ فاطمة عادل سعيد ، التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث، بحث مقدم لمؤتمر "القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، ص 359 وما بعدها.

2 راجع في ذالك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، مرجع سابق ، ص124 وما بعدها .

3 راجع في ذلك : د/ طارق بن عبدا الله ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص183 وما بعدها .

ج- تسليم صور الأحكام – الرسمية والتنفيذية – رقميا :

يمكن استخدام الوسائط الرقمية في تسليم صور الأحكام سواء أكانت بسيطة أو رسمية أو تنفيذية وعلي ذلك يجوز استخدام تكنولوجيا المعلومات لاستخراج هذه الصورة وذلك من خلال آلة طباعة الأحكام الرقمية بدلاً من المسح الضوئي للنسخة الأصلية للحكم التي قد تعرضها للتلف أو الضياع جراء تعدد عمليات التصوير ، كما يمكن أن يتم التوقيع عليها رقميا ، و إرسالها رقميا للخصوم عبر البريد الرقمي المحدد في القضية الصادر فيها الحكم .[1]

د – النشر الرقمي للأحكام والأعمال القانونية الآخري :

الوسائط الرقمية قد تكون وسيلة لتوثيق ما يدور في الجلسة بدلاً من محاضرها الورقية وتعتبر كذلك دليلاً لإثبات العلانية من ناحية ، وقد تكون وسيلة لنشر الأحكام القضائية من ناحية آخري وكذلك وسيلة لنشر التشريعات وآراء الفقه من ناحية ثالثة [2].

1راجع في ذالك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، مرجع سابق ، ص133 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، بحث منشور بعنوان " الضوابط القانونية لقرار حظر النشر "، بمؤتمر القانون والإعلام إبريل 2017 ،

المطلب الثالث

وسائل ميكنة المحاكم [1]

1 نظم إدارة الدعوي case management Systems :

هي عبارة عن مجموعات من التطبيقات وقواعد البيانات داخل المحاكم وهذه التطبيقات تستخدم لتجميع، وتنظيم ، ومعالجة تخزين ، وتوزيع بيانات الدعوي الرئيسية داخل المحكمة للجهات الخارجية مما يؤدي إلي زيادة إنتاجية العاملين وتحسين أدائهم وتقليل الوقت المستغرق في المعالجة وتحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتوفير المعلومات التي تخدم إدارة المحكمة خاصة وزارة العدل ، فنظم إدارة الدعاوي تتكون عادة من فئات أو آلاف البرامج وهي تؤدي لإلغاء تكرار العمل ومنع تكرار البيانات وإمكانية استرجاع البيانات بأكثر من طريق بدلا من رقم الدعوي أو اسم المدعي وتوفير مستويات من الدقة في تسجيل البيانات كالعناوين

ص 13 ، وراجع أيضا : القاضى . د/ أسامة احمد عبد النعيم ، "ضبط النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول ، مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،2017 ، ص275 .

1 راجع في ذلك : د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، مرجع سابق ، ص150 وما بعدها .

مثلا والتقارير والإحصاءات الدقيقة والتفصيلية للمحكمة بما يمكنها من الإشراف والرقابة .[1]

٢) الاجتماعات المرئية video conferencing :

تتكون من كاميرات تليفزيونية ، شاشات ، ميكروفونات، سماعات وشبكة اتصالات من خلالها يمكن تحقيق الاتصال بالصوت والصورة و المستخدمين لأكثر من موقع (وهي تحتاج إلي شبكات خاصة ويمكن تطبيقها من خلال الشبكات المحلية لأجهزة الحاسب (الحاسوب) Local Area Network ، وهي يمكن أن تسهم في توفير الوقت المبذول في نقل السجناء مما يقلل من المخاطر الأمنية داخل أروقة المحاكم أو في الاستماع إلي شهادة الشهود أو إلي أقوال المتهمين دون حاجة إلي الحضور الشخصي بعينه أمام المحكمة ويمكن توظيفها في الاجتماعات

1 راجع في ذالك : م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشرة ، 2019 ، ص406 وما بعدها .

والمؤتمرات وتدريب العاملين أو إتمام المداولة بين أعضاء الدائرة وتسجيل الجلسات بدلا من محاضر الجلسات .[1]

٣) – التصوير الرقمي للمستندات Imaging :

هو تخزين صور المستندات رقميا للاطلاع عليها فيما بعد فهي تقوم بتصوير المستند وتخزينه، واسترجاعه ، ومعالجته ، وتوزيع و إدارة هذه المستندات فهي تتكون من ماسحات ضوئية scanners لإدخال صور المستندات علي النظام وأجهزة التخزين storage devices لتخزين تلك الصور وطباعتها printers لطباعة المستندات وشاشات للاطلاع علي تلك المستندات ومعالجتها ويمكن نقل هذه الصور إلي أي نظام تصوير رقمي آخر من علي الكمبيوتر، ويمكن استخدام ذلك في مستندات وملفات القضايا في الحكم والتي ليست في حاجة إلي التعامل مع أصلها ويكون الاطلاع علي الصور رقميا وتحفظ أصولها لحين

1 راجع في ذلك : أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ ، ص12 وما بعدها.

الحاجة إليها . ومراحل العمل بنظام التصوير الرقمي للمستندات الذي يرتبط بنواح تكنولوجية آخري مثال التعرف علي الحروف بصريا optical character recognition وتركيب المستندات (صور موثقة من الحكم)[1].

4) – تكنولوجيات الصوت voice technologies [2] :

فهي تكنولوجيا التعرف علي الكلام Speech recognition وتكنولوجيا الرد الصوتي voice response والتعرف علي الكلام يمكن استخدامها لتحل محل لوحة المفاتيح keyboard وذلك باستخدام ميكروفون وبرامج تحول الكلمات المنطوقة إلي كلمات مكتوبة بالنسبة للاستجابة الصوتية Voice response يوفر للمتصل تلفونيا الاستعلام بحيث يكون الرد أوتوماتيكيا خلال24ساعة علي الجمهور أو المتعاملين

1 راجع في ذلك : د. محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجا) دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص2 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د/ طارق بن عبدا الله ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص533 .

مع المحكمة عن بعد ومن تطبيقات الرد الصوتي في المحاكم والاستعلام عن الجلسات أو عن صدور الحكم في الدعوي[1].

هـ) – شبكة المعلومات Internet:

شبكة المعلومات وما يمكن أن تقدمه للمحاكم كمواقع[2]:

أ– تحسين الخدمات المقدمة للجمهور وإمكانية الاستعلام عبر الإنترنت عن المعلومات المختلفة سواء المتعلقة بدعوى (نتيجة الجلسة أو المتعلقة بنظام المحكمة (مواعيد رفع الدعوي) كل ذلك من أي مكان يتصل بشبكة الإنترنت دون الحاجة إلي الحضور في مبني المحكمة .

ب – توفير النفقات الانتقال للمحكمة " وما يشكله الحضور من عبأ علي المحكمة .

ج – تعريف المجتمع بالمحكمة من خلال معرفة مبانيها وأدوارها. "سياحة قانونية "

---

1 راجع في ذلك : د/ طارق بن عبدا الله ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص542 .

2 راجع في ذلك : د/ محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجا) دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص4 وما بعدها .

نشر المعلومات العامة عن المحكمة " الموقع الجغرافي " من خلال خريطة توضح مكانها ومبانيها وأماكن وجود قاعات الجلسات والأرقام المختلفة ومعلومات عن دور المحكمة وتاريخ إنشائها والأحكام التي أصدرتها حسب نوع الدعوي وتحصيل الرسوم ومعرفة قواعد العمل بالمحكمة و كيفية سير الإجراءات داخلها مصحوبة برسومات توضيحية تبين أماكن تنفيذ الإجراءات والنماذج المطلوب تقديمها في مختلف المراحل [1].

بيان جداول الجلسات :- إظهار الجداول بتواريخ انعقاد الجلسات للدوائر المختلفة ومكان انعقادها ومعلومات عن الدعاوي المتداولة وهذا يحتاج إلي نظام إدارة الدعوي رقميا ليحصل من خلاله علي المعلومات أول بأول و قد تشمل علي الكثير من اللمسات التكنولوجية التي تفتقر إليها عدد من محاكمنا الآن سواء بما تقدمه الخدمة للقضاة أو العاملين أو الجمهور .

- **تسجيل أحداث الجلسة اتوماتيكيا باستخدام الفيديو** : وذلك عن طريق توفير عدد من الكاميرات و شاشات العرض وميكروفونات داخل

1 راجع في ذلك : ا.م/ اسعد فاضل منديل : التقاضي عن بعد دراسة قانونية ، مرجع سابق ، ص107.

قاعة المحكمة ، تنقل الصور مباشرة للشاشة عند الحديث في الميكروفون للجمهور داخل القاعة وعلي موقع المحكمة في نفس اللحظة وهو ما يزيد من شفافية ومصداقية العدالة الرقمية.

- **إمكانية الاتصال باستخدام الاجتماعات المرئية** :- حيث يمكن مشاركة المهتمين بالجلسة علي سبيل المثال عن طريق الاجتماعات المرئية video conference دون الحاجة إلي الحضور (نقلهم) المحكمة .

- **إمكانية البحث القضائي** وسرعة الوصول إلي القوانين والمراجع بعد ربط موقع المحكمة بقاعدة البيانات Legal research ، وتوفير أجهزة كمبيوتر تكون موجودة بالقاعة.

- **إمكانية البحث عن كلمة** أو جملة في أوراق الدعوي المسجلة علي الكمبيوتر " من خلال قاعدة بيانات تسجل فيها أوراق الدعوي المختلفة " .

- **كتابة محاضر الجلسات** علي الكمبيوتر بحيث تظهر مباشرة علي شاشات أمام القضاة والمحامين في نفس اللحظة التي تتم فيها المرافعة .

6- شبكة المعلومات الداخلية Intranet [1] :

1 راجع في ذلك : (تاريخ آخر دخول : 2021/1/8)

تهدف هذه الشبكة إلي توفير عدة خدمات من أهمها:

ا) **البريد الرقمي E – mail ومن** خلاله يتم تبادل الرسائل داخل جميع الإدارات التابعة لوزارة العدل والمحاكم عبر أي وسيط رقمي بحيث يمكن للمستخدم إرسال رسالته إلي أي مستخدم آخر أو أكثر في نفس اللحظة وفي حالة عدم وجود أحد لاستقبال الرسالة وقراءتها فإن هذا المستقبل سيقوم بذلك في أول مرة يقوم فيها بتشغيل الكود الخاص به لتحل هذه الوسيلة محل الأوراق .

ب) وتبرز فائدة هذه الشبكة أيضا عندما ترتبط بالتطبيقات المكتبية:

- https://www.liquidlitigation.com/blog/5-keys-unlocking-digital-transformation/
- https://technology.findlaw.com/legal-software/the-dawn-of-digital-litigation-media-tools-in-the-courtroom.html
- https://technology.findlaw.com/legal-software/litigation-support-software.html
- https://www.dreamstime.com/stock-illustration-legal-computer-judge-concept-robot-gavel-d-illustration-image73285778
- https://www.financierworldwide.com/forum-impact-of-ai-and-technology-on-litigation#.XfZ_SujXLtQ

يمكن استخدام معالج النصوص word processor الذي يمكنه كتابة أي نوع من المستندات بإمكانيات تتفوق كثيرا علي الطريقة التقليدية باستخدام خط اليد أو الآلة الكاتبة فمثلا يسمح معالج النصوص بإلغاء أو إضافة أو تعديل أي جز دون الحاجة إلي إعادة الكتابة وبصورة سريعة دون تمزيق الملف وإعادة كتابة من جديد ، ويمكن إرسال أي مستندات بعد كتابتها رقميا من خلال البريد الرقمي سواء أكان المستقبل واحد أو أكثر. كذلك توفير مفكرة رقمية من خلالها تسجل المواعيد بحيث يقوم الكمبيوتر أوتوماتيكيا بتنبيه المستخدم قبل الموعد المحدد بمدة يحددها المستخدم حسب رغبته.

- الإعداد لعقد الاجتماعات وتحضير قائمة رقمية بالميعاد وأسماء المشاركين فيها لإرسال رسائل رقمية تدعوهم فيها إلي الاجتماع وإرسال الرد لتأكيد الموافقة علي الحضور من عدمه وتوفير اللوجستيات الخاصة بذلك. فان التطبيقات المكتبية تقوم بتنبيه المستخدم أوتوماتيكيا إلي ميعاد الاجتماع في التاريخ والساعة المحددة – ومن خلال تطبيقات شبكة المعلومات الداخلية في المحاكم[1] يمكن نشر التعليمات والكتب الدورية علي العاملين في قلم معين فهي أيضا وسيلة اتصال بعضهم ببعض مما

1 راجع في ذلك : م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مرجع سابق، ص406 .

يوفر الوقت والجهد وكذلك يمكن الرجوع في أي وقت للرسائل المتبادلة بينهم حيث إنها تصبح مسجلة علي الكمبيوتر فيمكن أن يستخدم إصدار تعليمات معينة أو ما شابة ذلك.

المطلب الرابع

متطلبات اعتبار الوسائط الرقمية أجهزة معاونة للقضاء

ولكي تعتبر الوسائط الرقمية وتكنولوجيا المعلومات أجهزة معاونة للقضاء لابد من توافر المقتضيات أو المتطلبات الآتية [1]:-

أ – **نشر الوعي بأهمية دور الوسائط الرقمية لدي القائمين على مرفق القضاء** (من قضاة ومعاونيهم)، والمتعاملين معه من الجمهور، والعمل علي تدريبهم وتأهليهم ورفع كفاءتهم باستمرار لمعرفة محتويات الوسائط وإمكاناتها ونظم تشغيلها والوقوف علي تطوراتها.

ب – **تعميم استخدام الوسائط الرقمية على كافة الأقلام** والإدارات القانونية بالدولة وأجهزتها (كقلم الكتاب – إدارة الإعلان – إدارة الخبراء

1 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، "إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني" ، دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، ط ٢٠١٥ ، ص ١٣ وما يليها .

والطب الشرعي – إدارة التوثيق والشهر العقاري – إدارة التنفيذ وغيرها من الإدارات) وعلى العاملين بالقضاء عموماً.

ج– **تخصيص برنامج لتوثيق القضايا أمام المحاكم** من حيث نوعها وفئاتها (مثال ذلك برامج إدارة الدعوي آليا او برمجة الدعوي[1]) وذلك لمتابعتها من الأجهزة المختصة بذلك وكذلك الرقابية منها كالتفتيش القضائي وهذا يؤدي بأصحاب الشأن لمعرفة تاريخ وحياة قضاياهم من بدايتها حتي نهايتها وذلك بالدخول إلي الموقع الرقمي[2] المتاح لهم كلما أرادوا ذلك .

د – **ربط المواقع الرقمية** المخصصة لإقامة وقيد وإعلان الدعاوي رقميا التابعة لوزارة العدل بالمواقع الآخري ذات الصلة (كموقع مصلحة الأحوال المدنية والشرطة والنيابة العامة والطب الشرعي ....الخ) بالمواقع الرقمية المتعلقة بالمحامين (لتبادل المذكرات فيما بينهم ولسريان وتسهيل الإعلانات والإخطارات والإنذارات فيما بينهم من خلال كتابة رقم الفاكس أو

---

1 راجع في ذلك: د/ محمد صابر احمد، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي "، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012 ، ص186 وما بعدها .

2 عرفت المادة الأولي من قانون 175 لسنة 2018 الموقع بأنه:

(الموقع: نطاق أو مكان افتراضي له عنوان محدد على شبكة معلوماتية).

الكود الخاص أو البريد الرقمي[1] علي الصحيفة) ، وكذلك ربطها بالمواقع الدولية (خصوصاً في القضايا ذات العنصر الأجنبي) علاوة علي ربطها بالمواقع القضائية العالمية للاستفادة المتبادلة من هذه المعلومات خصوصاً في الدراسات المقارنة سواء أكانت تشريعية أو قضائية أو فقهية .

1عرفت المادة الأولي من قانون 175 لسنة 2018 البريد الإلكتروني بأنه:

(البريد **الإلكتروني**: وسيلة لتبادل رسائل إلكترونية على عنوان محدد، بين أكثر من شخص طبيعي أو اعتباري، عبر شبكة معلوماتية، أو غيرها من وسائل الربط الإلكترونية، من خلال أجهزة الحاسب الآلي وما في حكمها).

المبحث الثانى

الآليات القانونية والتقنية للتحول بالعدالة إلي الرقمية [1]

لقد مكن انتشار الإنترنت أشكالا غير محدودة من التحول إلي الرقمية وخاصة في مجال التقاضي ، ويعد رفع الدعوى رقميا[2] والتي في طريقها للانتشار من أهم هذه المظاهر في مجال القانون ، بل و تطورت إجراءات رفع الدعاوى عبر الوسائط الرقمية بالعديد من الأنظمة القضائية بالعالم ومنها المحاكم الفدرالية الأمريكية [3]، كما كانت هناك تطورات مشابهة في دول الاتحاد الأوروبي[4] في كل من أستراليا ، سنغافورة [1]،

---

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني ، ص وما بعدها.

2 راجع التفاصيل التقنية لإقامة الدعوي إلكترونيا ، د/ محمد صابر احمد ،" دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، مرجع سابق ، ص85 وما بعدها ، وقد آثرنا الإشارة دون الإفاضة لعدم اتساع المجال لذلك.

3 راجع في ذلك كلا من : (تاريخ أخر دخول :2021/1/13)

_ https://file.supremecourt.gov،www.elitigation.sg،www.clio.com،www.classic.austlii.edu.au،www.supremecourt.gov.sg،www.netfind.com

4 راجع في ذلك : (تاريخ أخر دخول :2021/1/13)

_ http://bo-ecli.eu/ecli/european-e-justice-portal

نيوزيلندا ، فنلندا ، إنجلترا ، وكندا . وكذلك أيضا علي مستوي عدد من الدول العربية كالسعودية[2] ، والإمارات[3] ، والمغرب ، والكويت[4] ، والأردن[1] ، والعراق .

_ https://ejustice.europa.eu/content_european_case_law_identifier_ecli-175-en.do

_ http://www.alittihad.ae/details.php?id=52871&y=2016&article=full

1 راجع في ذلك : (تاريخ أخر دخول :2021/1/13)

_ http://www.singaporelaw.sg/sglaw/laws-of-singapore/overview/chapter-2

_ http://braddellbrothers.com/litigation.html.

2 راجع في ذلك : (تاريخ أخر دخول : 2021/1/3)

_ http://www.cojss.com/article.php?a=8

3 راجع في ذلك كلا من : (تاريخ أخر دخول :2021/1/22)

_ https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures.

_ http://www.alittihad.ae/details.php?id=7790&y=2016

_ www.dxbpp.gov.ae

_ https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-05-15-1.676005

4 راجع في ذلك: (تاريخ أخر دخول :2020/8/13)

وعلي مستوي أي دولة في هذا الاتجاه لابد من مجابهة العديد من التحديات الاجتماعية والسلوكية والتكنولوجية التي ستنتج عن التطبيق الكامل لرفع القضايا عن بعد والتحول بها الي الرقمية ، وهو ما يظهر معه ضرورة التعرض لبيان الآليات القانونية والفنية لرقمية الإجراءات علي النحو التالي .

_ http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?action=DisplayNews&type=2&id=39488&Year=20180314

_ http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/municipal-council/816660/06-03-2018-

_ http://www.aljarida.com/ext/articles/print/1462394295839325600/

1 راجع في ذلك:

Al Adwan, Majed Ahmed Saleh (2020) "Electronic Administrative Litigation in the Jordanian Legal System: A comparative study," AAU Journal of Business and Law والقانون للأعمال العين جامعة مجلة :Vol. 3 : Iss. 1 , Article 4,P 58-107, Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaujbl/vol3/iss1/4

المطلب الأول

الآليات القانونية للتحول بالعدالة الى الرقمية

التحول بالعدالة إلي الرقمية[1] هو استخدام الوسائط الرقمية في عملية التقاضي بدءا من الطلب والإعلان أو الإخطار) وسيرها (الجلسات) وإنتهاءا بإصدار الحكم والطعن فيه وتنفيذه ، وهذا يعني اعتبار الوسائط الرقمية وسائل معاونة للقاضي في عملية التقاضي[2].

ورقمية القضاء هي استخدام الوسائط الرقمية في عملية التقاضي بدءا من الطلب والإعلان أو الإخطار) وسيرها (الجلسات) وإنتهاءا بإصدار الحكم والطعن فيه وتنفيذه ، وهذا يعني اعتبار الوسائط الرقمية وسائل معاونة للقاضي في عملية التقاضي.

كما يمكن تعريفه بإنه هو ذلك النظام التقني الذي يتيح للمتداعين تسجيل دعواهم وتقديم أدلتهم وحضور جلسات المحاكمة تمهيداً للوصول إلي الحكم وتنفيذه من خلال وسائل الاتصال الرقمية والتي هي جزء من نظام

---

1 راجع في ذلك :

Fabien GÉLINASii, Interopérabilité et normalisation des systèmes de cyberjustice : Lex Electronica, vol.10 n°3, Hiver/Winter 2006, p4, http://www.lex-electronica.org/articles/v10-3/gelinas.htm

2 راجع في ذلك : د/ سيد أحمد محمود ،" دور الحاسوب الإلكتروني (الكمبيوتر) ، مرجع سابق ، ص 19 وما بعدها .

معلوماتي يمكن القضاة من الاتصال بالمتداعين دون حضورهم الشخصي ومباشرة إجراءات التقاضي من خلال هذا النظام ، كما يزيد هذا النظام من شفافية وسرعة الحصول علي العدالة .

و بناءً عليه فتجهيز قاعات المحكمة والأقسام الإدارية والتنفيذية سيأخذ طابعاً تقنياً يمكن القضاة والخصوم من متابعة دعواهم والحضور وتسجيل الطلبات والاتصال بموظفي وقضاة المحاكم اتصالا رقميا دون حاجة للحضور الشخصي، ويتميز هذا الاتصال بالشفافية والسرعة العالية في الحصول علي المعلومة وتنفيذ الإجراءات .

إن تحديد مفهوم رقمية التقاضي في غاية الأهمية، وذلك وصولا للوقوف علي النظام القانوني الخاص بها والقواعد التي تنظمها الأمر الذي يقتضي بحث ماهية التكنولوجيا والمعلوماتية في علاقاتها بالإجراءات المتبعة أمام المحاكم ، وكيف أن التقاضي عبر الوسائل الرقمية يعتبر خطوة في اتجاه الدول نحو التحول للرقمية .[1] ، و التي من ضمنها مصر، في استخدام التكنولوجيا عموما في إدارة المصالح وخدمة المواطنين بما يحقق

1راجع في ذلك : د/ خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، ص 11، دار الفكر العربي ، 2008

قدر من الكفاءة والفاعلية، ويضمن للمواطنين حقوقهم الأساسية المنصوص عليها في الدستور والقانون.

ا ما **القضاء الرقمي** [1] : فهو أن تحل الوسائل الرقمية (قاضي رقمي) محل الشخص الطبيعي كالقاضي في إصدار القرارات أو الأحكام وذلك في المنازعات الناشئة والتي منها المعاملات الرقمية مثال أعمال البنوك والنفقات والمواريث والوصايا وغيرها وتوجد تطبيقات لهذا النوع مثال القاضي الافتراضي في الصين أو الرقمي في أمريكا وكذلك توجد تجربة علي ذلك في بيروت – بلبنان .

وباستقراء نصوص قوان المرافعات المدنية والتجارية والسلطة القضائية وقانون الإثبات، نجد أن في ممارسة إجراءات التقاضي عبر الوسائط الرقمية نظاما جديدا لم تشر إليه هذه القوانين نظرا لحداثة الوسائط الرقمية، وظهور الدور البارز لها في العقدين الأخيرين، فهناك أمور يجب

1 راجع في ذلك : د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مرجع سابق ، ص 313 .

مراعاتها ، وأخذها في الاعتبار ، عند تنفيذ مشروع رقمية إجراءات التقاضي[1] ورفع الدعاوى عن بعد ومنها:

1-**تصنيف القضايا** التي يمكن تسجيلها رقميا وتحديد أنواعها ، وكذلك بيان الوثائق والمستندات التي يمكن قبولها رقمية .

٢- **تحديد الأشخاص** المصرح لهم بالدخول إلي نظام المعلومات وتسجيل الدعاوي والاطلاع عليها ، كالقضاة ، وموظفوا المحكمة ، والمحامون ، والخبراء ، وغيرهم من الأشخاص الذين يحق لهم الاطلاع علي ملف الدعوي ، وذلك بغرض منع الأشخاص الغير مرخص لهم من اختراق نظام المعلومات والاطلاع علي مستندات الدعوي .

٣- **تحديد وبيان الإجراء** الذي يستخدم في تسجيل المحامين والمتقاضين والتحقق من شخصيتهم والذي يتضمن إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصة به.

4 - إدخال **مصطلحات التقاضي الرقمي** بالقضاء المدني [1] :

---

1 راجع في ذلك: المستشار/ نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، المواد من 1 الي 24 .

- **السجل الرقمي**[2]: السجل المعد رقميا بالمحاكم المدنية لقيد بيانات الجهات والأشخاص ذوي الشأن ووسيلة التواصل

---

1 وذلك علي غرار التعديل التشريعي لبعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية رقم 120 لسنة 2008 (قانون146 لسنة 2019) واستئناسا به من جانب القاضي المدني .

2 ونظراً لأهمية السجل الإلكتروني في الحفظ والإثبات الإلكتروني فقد قامت الجمعية الفرنسية للتوحيد القياسي .A.F.N.O.R في 4 يونيو عام 1998 بوضع معيار خاص للسجلات الإلكترونية أطلق عليه معيار أفنور للسجل الإلكتروني والغرض منه تحديد الشروط اللازمة والملامح الفنية الواجب توافرها في البيانات المسجلة الكترونياً في أنظمة المعلومات ومدة وشروط صلاحية حفظ المستند الكترونياً، والذي يطبق النموذج المعروف لأمن المعلومات ذي الأبعاد الثلاثية والذي يعني (سرية المعلومات) والتي يقصد بها ضمان حفظ المعلومات المخزنة في أجهزة الكمبيوتر أو المنقولة عبر شبكة الإنترنت وعدم الاطلاع عليها إلا من قبل الأشخاص المرخص لهم بذلك، و(سلامة المعلومات) ويتمثل ذلك في ضمان عدم تغيير أو تحريف المعلومات المخزنة علي أجهزة الكمبيوتر أو المنقولة عبر شبكة الإنترنت من قبل الأشخاص المصرح لهم بذلك، و(وجود المعلومات) وهو ما يعني عدم حذف المعلومات المخزنة علي أجهزة الكمبيوتر إلا من قبل الأشخاص المخولين بذلك ، راجع في ذلك : **د. خالد ممدوح إبراهيم** ، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية، مرجع سابق، ص 385، وما بعدها.

معهم والتي تمكن راغب الإعلان من إخطار الخصوم بالدعوي أو بالطلبات العارضة أو بالأحكام التمهيدية الصادرة فيها .

- **العنوان الرقمي المختار:** الموطن الذي تحدده الجهات والأشخاص المنوطة بالدعوي لإعلانهم بكافة إجراءات الدعاوي المقامة رقميا سواء تمثل في بريد رقمي خاص بهم أو رقم هاتف أو غيرها من الوسائل التكنولوجية .
- **الإيداع الرقمي:** وسيلة إقامة وقيد صحيفة الدعوي وكذا الطلبات العارضة والإدخال والتدخل والتوقيع علي صحفها توقيعا رقميا معتمدا وإيداع المستندات والمذكرات والتي تتم عبر الموقع المخصص لذلك بالمحكمة المدنية المختصة .
- **الموقع الرقمي:** موقع خاص بالمحكمة المدنية المختصة والمخصص لإقامة وقيد وإعلان الدعاوي رقميا.
- **رفع المستندات رقميا:** تحميل المستندات والمذكرات المقدمة من اطراف الدعوي علي الموقع الرقمي للمحكمة المدنية المختصة مع إمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيدا لإرفاقها بملف الدعوي .

- **المستند أو المحرر الرقمي** : رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشا أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليا أو جزئيا بوسيلة رقمية أو رقمية أو ضوئية أو بغيرها من الوسائل المشابهة .
- **السداد الرقمي** : الوسيلة التي توفرها المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية لسداد كافة رسوم استخدام خدمة التقاضي الرقمي بالمحاكم المدنية والرسوم القضائية والدمغات المقررة لإقامة الدعاوي ومنها البطاقات المدفوعة مسبقا " بطاقات السحب والائتمان" والحوالات المصرفية.
- **الصورة المنسوخة:** الصورة المطبوعة من المحرر الرقمي التي تودع بملف الدعوي .
- **سير الدعوي رقميا:** مباشرة إجراءات التقاضي المقررة قانونا عبر الموقع الرقمي المخصص لهذا الغرض .

- **الإعلان الرقمي**[1]: إعلان اطراف الدعوي باي إجراء قانوني يتخذ حال إقامتها وأثناء سيرها وذلك عبر الموقع الرقمي أو بالعنوان الرقمي المختار .
- **طرق حماية إقامة وسير الدعوي رقميا:** إجراءات حماية مستندات الدعوي المقامة رقميا والتي تهدف إلي تفادي تعديل أو تغيير أو تدمير ملفاتها سواء تم ذلك عمدا أو بإهماله .
- **الجهات ذات الصلة:** الجهات المعنية بتسيير منظومة التقاضي الرقمي بالمحاكم المدنية ومنها وزارة العدل ووزارة الاتصالات ووزارة الاستثمار والتعاون الدولي والهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية والبنك المركزي المصري والسجل التجاري .

1 راجع في ذلك: المستشار/ نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، المواد(1 ،6،7،8،9) .

5 – **المواد القانونية** التي توضح خطوات رقمية الإجراءات بالقضاء المدني حيث تري الباحثة إنه ينبغي تعديل نصوص مواد قانون الإجراءات المدنية المواد من 174 إلي 183 بما يسمح بإمكانية رقمية إجراءات التقاضي بالمحاكم المدنية ، والتي يمكن صياغتها علي النحو التالي:

- وتقيد الدعوي **بعد سداد المدعي** الرسوم المقررة قانونا رقميا **وترفع المستندات رقميا ويفرض رسم نظير استخدام تلك الخدمة الرقمية** طبقا للفئات التي يصدر بها قرار من وزير العدل وتؤول حصيلة هذا الرسم إلي الإيرادات العامة لموازنة المحكمة المدنية وتتحمل الموازنة العامة للدولة بتكاليف إنشاء وتشغيل الموقع الرقمي لهذه الخدمة.
- **يرسل قلم الكتاب ملف الدعوي رقميا إلي هيئة التحضير ويتولي قاضي التحضير** مباشرة أعمال التحضير المنصوص عليها في هذا المقترح بما في ذلك تكليف اطراف الدعوي بالمثول أمامه .
- **يعلن اطراف الدعوي المقامة رقميا الخصوم بصحيفتها وطلباتها العارضة والإدخال علي العنوان الرقمي المختار فإذا تعذر ذلك اتبع الطريق المعتاد للإعلان بقانون المرافعات المدنية والتجارية** وفي تلك الحالة **يلتزم قلم الكتاب بتسليم الصورة المنسوخة من صحيفة الدعوي أو الطلبات العارضة أو الإدخال في اليوم التالي علي الأكثر بعد**

تذييلها بخاتم شعار الجمهورية إلي قلم المحضرين التابع للمحكمة المدنية المختصة لإعلانها وردها لإيداعها (عمل مسح رقمي) ملف الدعوي الرقمي وفي جميع الأحوال علي قلم الكتاب نسخ صورة المستند أو المحرر الرقمي[1] وإيداعه ملف الدعوي الورقي .

- يلتزم جميع الفاعلين قي نظام التقاضي الرقمي بتحديد **عنوان رقمي مختار** يتم الإعلان من خلاله **وينشا بالمحاكم المدنية سجل رقمي** موحد يخصص **لقيد العنوان الرقمي** الخاص بالجهات والأشخاص الآتية:

ا:الدولة أو أحد الأشخاص الاعتبارية العامة .

ب: الشركات المحلية والأجنبية أو أحد الأشخاص الاعتبارية الخاصة.

ج: مكاتب المحامين . وتوافي الجهات والأشخاص المشار إليها بالفقرة السابقة المحاكم المدنية بعنوانها الرقمي المختار لقيده في ذلك السجل كما **يجوز للأشخاص الطبيعية القيد بهذا السجل ويعد العنوان محلا مختار لهم.**

1 راجع في ذلك : د/أحمد محمود أحمد ، أحكام المستند الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص 65 وما بعدها.

- **ومع ذلك لذوي الشأن الاتفاق علي أن يتم الإعلان علي أي عنوان رقمي مختار آخر علي أن يكون ذلك العنوان قابلا لحفظه واستخراجه**

.

- يتم **الإعلان الرقمي** بإعلان الدعوي علي الموقع المخصص لذلك بالمحاكم المدنية قبل تاريخ الجلسة المحددة **بخمسة أيام** عمل علي الأقل وخمسة عشر يوم علي الأكثر ، وبإعلان الدولة علي العنوان الرقمي المختار الخاص بفرع هيئة قضايا الدولة المختص محليا وبالإعلان بذات الوسيلة علي مكاتب المحامين المقيدين بالسجل اذا اتخذ منه المعلن إليه محلا مختارا له **ويعتبر الإعلان الرقمي منتجا لأثره في الإعلان متي ثبت إرساله بأي وسيلة.**
- يجوز للخصوم **إيداع** المذكرات **وتقديم** المستندات **وإبداء** الدفاع والطلبات **والاطلاع** علي أوراق الدعوي **بالطريق الرقمي عبر الموقع المخصص لذلك** .
- إذا لم يحضر المدعي جلسات المحاكمة جاز للمحكمة أعمال نص المادة "82" من قانون المرافعات المدنية والتجارية .
- **اذا أقيمت الدعوي بالطريق الرقمي** جاز لقلم الكتاب **إعلان** الخصوم بالأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوي ولا تنتهي بها الخصومة **بذات الطريق** .

- **يصدر** وزير العدل بالتنسيق مع وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القرارات المنظمة للقيد في السجل المشار إليه في المقترح ، **وتنظيم إقامة وسير الدعوي رقميا وإعلانها وطرق حمايتها وربط المحاكم المدنية رقميا وتلتزم الجهات ذات الصلة بتنفيذها.**
- تنشا بكل محكمة مدنية هيئة تسمي "**هيئة التحضير**" وتتولي **التحضير في الدعاوي التي تختص بها هذه المحكمة ومتابعة سيرها وصحة إجراءاتها رقميا .**
- **يعد بالمحكمة المدنية سجل خاص تقيد** فيه **طلبات التنفيذ التي تقدم إلي قاضي التنفيذ** وينشا لكل طلب ملف **تودع به جميع الأوراق المتعلقة بهذه الطلبات رقميا ويعرض الملف علي قاضي التنفيذ عقب كل إجراء ويثبت به ما يصدره من قرارات واومر وما قد تصدره الدائرة الابتدائية من أحكام في منازعات التنفيذ الموضوعية والوقتية .**
- **يختص قاضي التحضير بالتحقق من استيفاء ودراسة كافة المستندات اللازمة لتهيئة الدعوي للفصل فيها.**
- **يخطر قاضي التحضير الخصوم بالحضور أمام الهيئة بأية وسيلة يراها مناسبة ومن بينها البريد الرقمي أو الاتصال الهاتفي أو الرسائل النصية وتعتبر الخصومة منعقدة في حالة حضور المدعي**

عليه أو من يمثله قانونا فإذا تخلف أحد الخصوم عن تقديم مستند له مسوغ في الأوراق بعد طلبه منها جاز لقاضي التحضير تغريمه.

- **يجب الرجوع لهيئة صناعة تكنولوجيا المعلومات لإضفاء الموثوقية والأمان علي جميع الإجراءات ، كما إنه يجب أيضا الرجوع إليه في كافة الأدلة الرقمية للفصل في مدي حجيتها حيث إنها تعد الخبير الوحيد في ذلك ويلتزم القاضي برئيها (م19) من اللائحة التنفيذية قانون التوقيع الرقمي رقم 15 لسنة 2004 و تري الباحثة في ذلك إنه يجب إنشاء أكثر من هيئة لضمان ومراقبة المعاملات في البيئة الرقمية وما ينتج عنها من أدلة ومستندات رقمية يجب التحقق من حجيتها كما يجب إصدار التعديل التشريعي اللازم لذلك.**
- تقع علي الشركة التي ستتبني القيام بالتبليغ أو الإعلان الرقمي ، سواء كانت شركة اتصالات كشركة فودافون مثلا المسئولية الكاملة عن إعلام الشخص والتحقق من وصول الإعلان واستلامه إليه بشخصه ، و أيضا الشركة التي سوف تتحمل مسئولية حماية وتأمين البيانات الخاصة بالدعوي الرقمية علي مستوي جميع مراحل الدعوي . **وتري الباحثة إنه من** الممكن في ذلك الاستئناس بما نص عليه قانون 175

لسنة 2018 الخاص بالجرائم الرقمية بالمادة **(2) التزامات وواجبات مقدم الخدمة:**

أولاً : مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة بهذا القانون وقانون تنظيم الاتصالات رقم 10 لسنه 2003 الُمشار إليه، يلتزم مقدمو الخدمة بما يلي :

- حفظ وتخزين سجل النظام المعلوماتي أو أي وسيلة لتقنية المعلومات لمدة 180 يوما متصلة وتتمثل البيانات الواجب حفظها وتخزينها فيما يلي:
- البيانات التي تمكن من التعرف علي مستخدم الخدمة.
- البيانات المتعلقة بمحتوي ومضمون النظام المعلوماتي المتعامل متي كانت تحت سيطرته.

البيانات المتعلقة بحركة الاتصال

- البيانات المتعلقة بالأجهزة الطرفية للاتصال.
- أي بيانات آخري يصدر بتحديدها قرار من مجلس إدارة الجهاز.
- المحافظة علي سرية البيانات التي تم حفظها وتخزينها، وعدم إفشائها أو الإفصاح عنها بغير أمر مسبب من إحدي الجهات القضائية المختصة – ويشمل ذلك البيانات الشخصية لأي من مستخدمي خدمته أو أي بيانات أو معلومات متعلقة بالمواقع

والحسابات الخاصة التي يدخل عليها هؤلاء المستخدمون، أو الأشخاص والجهات التي يتواصلون معها.

- تأمين البيانات والمعلومات بما يحافظ علي سريتها، وعدم اعتراضها أو اختراقها أو تلفها.

ثانيا : مع عدم الإخلال بأحكام قانون حماية المستهلك الصادر بالقانون رقم 67 لسنه 2006، يجب علي مقدم الخدمة أن يوفر لمستخدمي خدماته ولأي جهة حكومية مختصة، في الشكل، وبالطريقة التي يمكن الوصول إليها بصورة ميسرة ومباشرة ومستمرة، البيانات والمعلومات الآتية :

- اسم مقدم الخدمة وعنوانه.
- معلومات الاتصال المتعلقة بمقدم الخدمة، بما في ذلك عنوان الاتصال الرقمي.
- بيانات الترخيص لتحديد هوية مقدم الخدمة، وتحديد الجهة المختصة التي يخضع لإشرافها.
- أيه معلومات آخري يقدر الجهاز أهميتها لحماية مستخدمي الخدمة، ويحددها قرار من الوزير المختص.

ثالثا : مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة التي يكفلها الدستور، يلتزم مقدمو الخدمة والتابعون لهم، أن يوفروا حال طلب جهات

الأمن القومي، ووفقا لاحتياجاتها كافة الإمكانيات الفنية التي تتيح لتلك الجهات ممارسة اختصاصاتها وفقا للقانون.

رابعاً : يلتزم مقدمو خدمات تقنية المعلومات ووكلائهم وموزعيهم التابعون لهم المنوط بهم تسويق تلك الخدمات بالحصول علي بيانات المستخدمين ويحظر علي غير هؤلاء القيام بذلك.

- فيما عدا حالات الطعن بالنقض يجوز إقامة الدعاوي التي تختص بها المحكمة المدنية والطعن علي الأحكام الصادر فيها من الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الرقمي وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة رقميا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة المدنية المختصة .
- لكي تتحقق العدالة الإجرائية في التقاضي الرقمي يجب أن يتوافر عدة نقاط كلها علي نفس الدرجة من الأهمية:

– لابد من متابعة رئيس المحكمة لإدارة الدعوي رقميا من جانب القضاة ، علي أن يراقب القاضي المختص عملية الإيداع بقلم الكتاب الرقمي والإعلان الرقمي لأوراق الدعوي ومحاسبة كل من يقصر أو يخل بنظام التقاضي الرقمي كلا حسب مسؤوليته وموقعه ، كما أن القاضي هو المسئول عن إدارة الجلسة والتي سوف تتم بالوسائط الرقمية

– يجب أن يتم جميع ما سبق ذكره تحت رقابة هيئة يتم إنشاءها داخل وزارة العدل " تحت مسمي " هيئة الرقابة الرقمية او التفتيش الرقمي " بها قضاه وخبراء وفنين يقفون علي آخر تطورات تكنولوجيا المعلومات والبيئة الرقمية للرقابة علي القاضي المسئول عن إدارة الدعوي الرقمية فنيا ، وإصدار التعديل التشريعي اللازم لذلك بجانب إدارة للأزمات الرقمية بكل محكمة لضمان أمن وسلامة واستمرارية ونجاح التقاضي الرقمي والتحول بالعدالة الي الرقمية [1].

1 راجع في ذلك: المستشار/ نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 ، المواد من (1) الي(24) ، وراجع أيضا : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني ، ص104 وما بعدها ، القاضي / حاتم جعفر: دور التقاضي الإلكتروني في دعم وتطوير العدالة قراءة في الواقع الحالي والنتائج المتوقعة ، مرجع سابق ، ص3 ، م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مرجع سابق ، ص23 ، ا.د/ حسينة شرون، الباحثة/ عتيقة معاوي ، بحث علي شبكة الإنترنت بعنوان " التقاضي الإلكتروني في الجزائر Le e-Litige en Algérie

المطلب الثانى

الآليات التقنية للتحول بالعدالة إلى الرقمية [1]

أن التعرض لخطوات رفع الدعوي بطريقة رقمية يتطلب بيان ماهية معيار ونظام إرسال وقبول مستندات التقاضي الرقمية وما هي

،مرجع سابق ، ص8 ، د/ عبد العزيز سعد بن دخيل الغانم ، المحكمة الإلكترونية ، دراسة تأصيلية ، رسالة دكتوراه ، مرجع سابق ، ص44 ، د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، مرجع سابق ، ص9 ، د/ أحمد محمد عبدالرحمن : نظرة حول نظام التقاضي الإلكتروني في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر" الاتجاهات الحديثة في القانون الإجرائي" ، كلية الحقوق .،جامعة أسيوط ، مارس 2017، ص11 ، ميمون حاجي ، التقاضي عن بعد في المغرب ، مجلة القانون والأعمال ، ص11 ، د/ محمود مختار : المقتضيات اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات التقاضي المدني دراسة مقارنة ، مرجع سابق ، ص18 .

1 للوقوف علي التفاصيل التقنية لإقامة الدعوي إلكترونيا ،انظر ، الباحث / د/ محمد صابر احمد ،" دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، مرجع سابق ، ص85 وما بعدها ، وقد آثرنا الإشارة دون الإفاضة لعدم اتساع المجال لذلك.

الأجهزة التي يحتاجها المتقاضي للقيام برفع الدعوي رقميا وما هي الخطوات اللازمة لرفع الدعوي رقميا .

- **المعيار المستخدم في إرسال مستندات التقاضي الرقمي:**

إذا كانت التجارة الرقمية قد أنشئت طرق جديدة تؤدي إلي إتمام عمليات البيع والشراء عبر موقع رقمي ومن خلال نافذة رقمية ، فإنه في التقاضي الرقمي يمكن تطبيق نفس هذه الفكرة ، حيث يمكن رفع الدعوي رقميا عبر نظام إرسال وقبول المستندات الرقمية و هو نظام رقمي خاص يسمح بفتح قنوات اتصال بين المتقاضين والمحكمة من خلال النافذة الرقمية أو الدخول علي الموقع الرقمي للمحكمة المختصة [1].

ويلاحظ هنا أن النافذة الرقمية الموجودة بالموقع تؤدي بصفة أساسية ذات الوظائف التي كانت تؤدي في نظام إجراءات التقاضي

---

1 نصت المادة 13 من قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 علي تحديد المقصود برفع المستندات الكترونيا انه:

تحميل المستندات والمذكرات المقدمة من اطراف الدعوي علي الموقع الإلكتروني للمحكمة الاقتصادية المختصة مع إمكانية حفظها واسترجاعها والاطلاع عليها ونسخها تمهيدا لإرفاقها بملف الدعوي . وهو ما يمكن القياس عليه والاستئناس به في مجال إجراءات التقاضي الإلكتروني أمام القضاء المدني .

التقليدي مع اختلاف في أن المعلومات المخزنة علي دعامة ورقية يتم تخزينها علي دعائم رقمية ، وكذلك إحلال نظام التصديق الرقمي محل الطرق التقليدية في توثيق المستندات.

وفي التقاضي الرقمي سوف يتم تبادل البيانات رقميا وبمواصفات قانونية من أجل رفع الدعوي رقميا ،وهو ما سيؤدي بدوره إلي توحيد نظم إدارة الدعوي بين المحاكم المختلفة **Case Management System**

.

- **الأجهزة التي يحتاجها المتقاضي للقيام برفع الدعوي رقمية**

من أجل قيام المتقاضي برفع الدعوي رقميا فإن ذلك يستلزم أن يكون لديه جهاز كمبيوتر متصل بشبكة الإنترنت ، وأن يوجد علي الجهاز برنامج مستعرض للمواقع الرقمية مثل برنامج google، اوبرنامج إكسبلورر Explorer ، وبرنامج قراءة الملفات كأدوب ريدر Adobe Acrobat Reader مثلا .

- **الخطوات اللازمة لرفع الدعوي رقميا[1] :**

1 وللوقوف علي التفاصيل التقنية لإقامة الدعوي إلكترونيا راجع في ذلك : الباحث / د/ محمد صابر احمد ،" دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، مرجع سابق ، ص85 وما بعدها ، وراجع أيضا:

الطريق المعتاد[1] لرفع الدعوي هو رفعها بصحيفة تودع قلم الكتاب.

وقد حدد المشرع في المواد من ٦٣ –٧١ الإجراءات المعتادة لرفع

– Electronic Technology and Civil Procedure New Paths to Justice from Around the World. Editors: Kengyel، Mikl s، Nemess nyi، Zolt n (Eds.) : http://www.springer.com/us/book/9789400740716 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

– civil and/or The director of technology creates and establishes : http://www.bsd405.org/wp-content/pdf/policy/4041P.pdf (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

– comparative perspectives on law http://ci.nii.ac.jp/ncid/BB10661032 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

– http://www.springer.com/us/book/9789400740716 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

– http://link.springer.com/book/10.1007/978-94-007-4072-3(2021/1/8 (تاريخ آخر دخول علي الموقع :

– https://store.kobobooks.com/en-CA/ebook/electronic-technology-and-civil-procedure (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

– http://www.giuntialpunto.it/browse/1345475031/diritto-internazionale(تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)

1 راجع في ذلك : أ.د/ الأنصاري حسن النيداني، قانون المرافعات المدنية والتجارية ، مرجع سابق ، ص134 .

الدعوي، ويتعين إتباع هذا الطريق العام في رفع الدعوي طالما أن المشرع لم يورد بشأن الدعوي نصا يقرر إجراءات خاصة لإقامتها.

فالأصل العام بالنسبة لرفع الدعوي الورقية وفقا لنص المادة (63) من قانون المرافعات أن يتم رفعها بواسطة ورقة تسمي **صحيفة افتتاح الدعوي** أو عريضة الدعوي، وهذه الورقة **تودع** قلم كتاب المحكمة المختصة بعد أن يتم استيفاء جميع بياناتها **وتوقيعها من محام مقبول للترافع أمام المحكمة** المختصة، ما لم ينص القانون علي غير ذلك من إجراءات لرفع الدعوي[1].

وتنتج الدعوي كل آثارها القانونية بمجرد إيداع عريضتها قلم الكتاب بعد آداء الرسم كاملا وهي حجة بما ورد فيها من بيان تاريخ تقديمها ما لم يطعن عليها بالتزوير .

1 ولكي يتم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في مصر سوف يتم التحول الي الإجراء الإلكتروني تدريجا علي مراحل وذلك الي حين الاطمئنان للتقاضي الإلكتروني ووسائله والاعتراف بها .

أما بالنسبة لإجراءات رفع الدعوي رقميا[1] يمكن من خلال توفير نظام مؤمن رقميا[2] تتبع سير الدعوي بداية من طلب رفع الدعوي من المدعي او وكيله إلي المحكمة المختصة بصحيفة تودع قلم كتاب المحكمة ، ويقوم قلم الكتاب بقيدها ثم إعلانها ، وبالتالي تنعقد الخصومة علي أن يتم ذلك علي النحو التالي[3]:

---

1 راجع في ذلك : د/ فاطمة عادل سعيد ، التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث، مرجع سابق ، ص365 .

2 راجع في ذلك : د/ إبراهيم محمد السعدي احمد ، دور التكنولوجيا في التغلب علي ظاهرة البطء في التقاضي أمام القضاء المدني في مصر ، مرجع سابق ، ص 487 .

3راجع في ذلك : المستشار . د/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص383 ، وراجع أيضا :

- https://docplayer.net/15512345-Processo-civile-telematico-on-line-civil-trial.html (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)
- https://docplayer.net/16506977-User-instructions-welcome-to-the-clerk-s-office-electronic-filing-system.html(تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)

يتم تقديم طلب إلي المحكمة عن طريق **ملئ نموذج** معد سلفا علي الموقع الرقمي **لوزارة العدل المصرية** بحيث يتضمن هذا **النموذج** البيانات التي نصت عليها المادة (63) من قانون المرافعات، ويجب أن يقوم محام مقبول للترافع أمام المحكمة التي يقدم أمامها هذا الطلب بإنهاء إجراءات رفع الدعوي رقميا، (ولا يجوز لأصحاب الشأن التوجه من تلقاء أنفسهم للتعامل مع موقع المحكمة في المرحلة الأولي فقط علي ان يتم ذلك في مراحل لاحقه كما سبق واشرنا) ، والغرض من ذلك هو رعاية الصالح العام إلي جانب صالح المحامين ضمانا لمراعاة أحكام القانون، حيث إنه لن يتم اعتماد هذا الطلب وتأكيده إلا بعد أن يدخل المحامي بياناته سواء اسمه ورقم الكارنيه الخاص به والرقم الكودي الذي ستعطيه له النقابة العامة للمحامين بالتعاون مع وزارة العدل[1].

1راجع في ذلك :

– https://docplayer.net/18952408-Elitigation-integrated-electronic-litigation-system.html (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)

– https://docplayer.net/8127077-Electronic-litigation-in-singapore-a-roadmap-for-the-implementation-of-

وعلي قلم الكتاب الرقمي إثبات تاريخ طلب القيد في جميع الأحوال ، وإذا رأي قلم الكتاب عدم قيد صحيفة الدعوي لعدم استيفاء المستندات والأوراق الموضحة عالية بشكل صحيح ، قام بعرض الأمر علي **قاضي** الأمور الوقتية ليفصل فيه فوراً ، إما بتكليف قلم الكتاب بقيد الدعوي أو بتكليف طالب قيدها باستيفائها بشكل صحيح ، وذلك بعد سماع أقواله والتواصل معه من خلال الموقع الرقمي للمحكمة ، فإذا قيدت صحيفة الدعوي تنفيذاً لأمر القاضي، اعتبرت مقيدة من تاريخ تقديم طلب القيد.

وتنتج الدعوي كل آثارها القانونية بمجرد الإيداع الرقمي[1] لعريضتها بقلم الكتاب الرقمي بعد آداء الرسوم كاملا رقميا عن طريق خدمة الدفع الرقمي من خلال أي ماكينة دفع ATM ، وتعد صحيفة الدعوي الرقمية حجة بما ورد فيها من بيان من تاريخ تقديمها ما لم يطعن عليها بالتزوير .

(تاريخ آخر دخول علي technology-in-the-litigation-process.html

الموقع 2020/9/22)

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني" ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 457 وما بعدها .

يرسل قلم الكتاب إلي المدعي عليه صحيفة الدعوي رقميا عن طريق أي وسيط رقمي والمذكرة الشارحة لدعوي المدعي عليه ، ويخطره بقيد الدعوي واسم المدعي وطلباته والجلسة المحددة لنظرها، ويدعوه إلي الاطلاع علي ملف الدعوي وتقديم مستنداته ومذكرة بدفاعه.

وعلي المدعي عليه أن يودع رقميا[1] قلم الكتاب مذكرة بدفاعه ويرفق به مستنداته تحت مسئوليته قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوي بثلاثة أيام علي الأقل.

وتجدر الإشارة إلي أن إعلان المدعي عليه بالدعوي[2] من قلم الكتاب سوف يكون **بالموطن الرقمي المختار عن طريق البريد الرقمي أو رسالة علي تليفونه المحمول**[3]. وإذا كان قلم الكتاب قد علم بتلك البيانات

---

1 راجع في ذلك : د/ محمود مختار ، بحث منشور بعنوان "الإيداع الإلكتروني" ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 465 وما بعدها .

2 راجع في ذلك : د./ وائل محمد إبراهيم ، الإعلان القضائي الإلكتروني، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ديسمبر2017 ، الجزء الأول ، ص519 .

3 وتري الباحثة في ذلك انه يجب ان يكون الوسيلة التي سيتم بها الإعلان واحدة قدر المستطاع حتي لا تهدر ضمانات التقاضي وتتحقق المساواة في العدالة الرقمية أمام الخصوم .

من المدعي ، فيرسل قلم الكتاب إلي المدعي عليه رسالة من خلال البريد الرقمي للمحكمة موضحاً به الرقم الكودي الموحد الذي يستطيع من خلاله الاطلاع علي الدعوي والمستندات المرفقة ، والرد من خلاله بدفوعه وطلباته ، ويتم تبادل المذكرات ومتابعة قرارات المحكمة رقميا.

أما في حالة عدم علم المدعي بمحل إقامة المدعي عليه أو بريده الرقمي أو تليفونه ، يقوم قلم كتاب المحكمة من خلال الربط الرقمي بين موقع المحكمة وقاعدة بيانات مصلحة الأحوال المدنية بطلب الحصول علي بيانات المدعي عليه حتي يتسنى مخاطبته وإبلاغه بالدعوي.

ويقوم قلم كتاب المحكمة رقميا بإخطار قلم المحضرين بنفس المحكمة حتي يتولى إعلان صحيفة الدعوي بتاريخ الجلسة المحددة لنظرها ، وذلك خلال ثلاثين يوم علي الأكثر (في التقاضي الرقمي من الممكن أن يختصر هذا الميعاد الي أسبوع علي الأكثر من تاريخ تسليمها إليه عبر الوسائط الرقمية) من تاريخ تسليمها اليه إلا إذا كان قد حدد ميعاد لنظر الدعوي خلال هذه المدة فعندئذ يجب أن يتم الإعلان قبل الجلسة (حتي لو كانت الجلسة ستعقد فتراضيا أو عبر تقنية الفيديو كونفرانس وفي هذه الحالة لا يوجد مجال لميعاد الحضور ولا ضرورة له) وذلك مع مراعاة ميعاد الحضور ، وتحكم المحكمة المرفوعة إليها

الدعوي علي من تسبب من العاملين بقلم الكتاب أو المحضرين بإهماله في تأخير الإعلان بغرامة يحددها المشرع غير قابلة لأي طعن[1].

ولا تعتبر الخصومة منعقدة في الدعوي إلا بإعلان صحيفتها[2] إلي المدعي عليه ما لم يحضر يوم الجلسة . ويجوز بناء علي طلب المدعي عليه اعتبار الدعوي كأن لم تكن إذا لم يتم تكليف المدعي عليه بالحضور في خلال خمسة عشر يوماً علي الأكثر من تاريخ تقديم الصحيفة إلي قلم الكتاب ، وكان ذلك راجعاً إلي فعل المدعي .

---

1 راجع في ذلك : المواد (13 ،18،16،14) من قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 .

2 تجدر الإشارة هنا الي انه سوف تقع علي الشركة التي ستتبني القيام بالتبليغ أو الإعلان الإلكتروني ، سواء كانت شركة اتصالات كشركة فودافون مثلا أم شركة مسئولة عن برامج الكمبيوتر ك google سوف تتحمل المسئولية الكاملة عن إعلام الشخص والتحقق من وصول الإعلان واستلامه إليه بشخصه بأكثر من طريقه في نفس الوقت (علي سبيل المثال إعلانه علي إيميله الشخصي وإيميله الرسمي أو إعلانه علي إيميله الرسمي ورقم الواتس آب الخاص به) وذلك لتجنب بطلان الإعلان أو سقوطه ، و أيضا الشركة التي سوف تتحمل مسئولية حماية وتأمين البيانات الخاصة بالدعوي الإلكترونية علي مستوي جميع مراحل الدعوي .

وفي حالة ما إذا ترك المدعي الخصومة أو تصالح مع خصمه في الجلسة الأولي لنظر الدعوي ، وقبل بدء المرافعة فلا يستحق علي الدعوي إلا ربع الرسم المسدد رقميا.

وحرصاً من المشرع علي احترام حق الدفاع ، وتأكيداً لمبدأ المواجهة بين الخصوم ، فقد نظم كيفية إعلان الأوراق القضائية ، فالإعلان القضائي هو الوسيلة الرئيسية التي رسمها قانون المرافعات لتمكين المعلن إليه من العلم بإجراء معين كي يعد دفاعه ويودع مستنداته لمواجهة خصمه في ضوء ما جاء بالإعلان وتنص المادة العاشرة من قانون المرافعات علي أن (تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلي الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي بينها القانون ، وإذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب إعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلي من يقرر إنه وكيله أو إنه يعمل في خدمته أو إنه من الساكنين معه من الأزواج والأقارب والأصهار).

والناظر إلي هذه المادة (65) يجدها مدعاة للبطء في البدء في انعقاد الخصومة القضائية حيث يواجه المحضر بعض الصعوبات المتمثلة في عدم التحقق من شخصية أو صفة مستلم صورة الإعلان أو عندما يتوجه إلي موطن المعلن إليه ويجده مغلقاً أو يمتنع عن استلام

الإعلان ، أو يستلم ويرفض التوقيع علي الأصل بالاستلام ، و التزام المحضر بتسليم الإعلان لجهة الإدارة في حالة امتناع المعلن إليه عن استلامه ، كل هذه الأمور قد تعيق حق المدعي عليه في العلم بالإجراءات بل قد يؤدي ذلك أيضا إلي كثرة تأجيل الدعاوي أمام المحاكم ، وهو ما سيترتب عليه ضياع وقت القضاة والمتقاضين معاً ، وبالتالي فإن إعلان صحيفة الدعوي رقميا يقضي علي هذه المسالب ويقضي بشكل مباشر علي صفة البطء في الإجراءات وذلك من خلال إعلان الأوراق القضائية عن طريق البريد الرقمي للمدعي عليه أو رسالة علي تليفونه المحمول أو المنزلي ، كما يمكن إعلان الأوراق القضائية خارج الدولة بنفس الطريقة من خلال بريد رقمي مسجل ومعتمد بواسطة شركة معتمدة [1] وذلك في إطار خدمات التقاضي الرقمي التي ستفتح العديد من فرص الاستثمار علي مستوي القطاعين العام والخاص ، ولكن هذا الأمر يخلو من تعقيدات في بعض الإجراءات خاصة ما يتعلق منها بالتوقيع الرقمي مثلاً أو بالسر المهني أو وسائل الإثبات أو حجية الإعلان للمدعي عليه ، أو القرصنة علي البيانات كل هذه الإشكاليات سوف نعرض لاحقا لعلاجها .

1 راجع في ذلك : محمد محمد الألفي ، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول ، مرجع سابق ، ص ١٨

ولقد نظم قانون المرافعات التمثيل الفني للخصوم في الخصومة ، ونظم قانون المحاماة تمثيل الخصم أمام القضاء للقيام بإجراءات الخصومة وتلقيها باسم الخصم والحضور عنه[1]. ويحتاج هذا الأمر إلي مزيد من الوقت والمشقة لاستخراج التوكيل اللازم، ومن هنا ظهرت أهمية استخراج التوكيل رقميا من خلال إنشاء موقع لإدارة التوكيلات بوزارة العدل علي شبكة الإنترنت مرتبط بموقع المحكمة رقميا أو عن طريق توفير ماكينات **ITM** [2]داخل المحاكم والجهات التابعة لوزارة العدل.

---

1 راجع في ذلك : د./ وجدي راغب فهمي ، مبادئ القضاء المدني "قانون المرافعات" ، مرجع سابق ، ص ٥٥٣ .

2 ال **ITM** أو Interactive Teller Machine عبارة عن ATM متطورة جدا بتخليك تتكلم مع موظف من البنك و من خلالها يتم عمل كل عمليات السحب و الإيداع و أي عمليات مصرفية تانية ، كما يوجد بها scanner للقيام بتصوير أي مستندات يتم تقديمها للبنك أو تخص العمليات المصرفية ، كما يوجد بها قلم و Pad للقيام بالتوقيع في حالة الحاجة للتوقيع علي أي مستند ، راجع في ذلك موقع :

_ https://www.facebook.com/elitigation/?__tn__=kCH-R&eid=ARCxcY9no1G5oPPOKyw4wCNqzYiZJI0ZejzRu1uuPXWSA1TkXmHrFkHw8U0W_HY6ss1WUXvxnYu

وسوف يتم تداول المذكرات والدفوع والطلبات رقميا ما بين موقع المحكمة بالبريد الرقمي سواء للخصوم أو للمحامين الوكلاء عنهم ، فلا يحتاج الأمر حضور الطرفان أو أحدهما لمتابعة دعواه [1] .

ولكن تداول المستندات عبر الموقع الرقمي للمحكمة مرتبط بتفعيل التوقيع الرقمي ، والذي سوف يسهم إلي حد كبير في إزالة الصعوبات والعقبات القانونية من خلال إقرار استخدام الوسائل الرقمية في تحرير وتبادل وحفظ المستندات بما يكفل حفظ حقوق المتقاضين ويضمن مصداقية وقانونية المعاملات الرقمية في آن واحد[2] .

وتتابع إجراءات الخصومة سواء تلك التي يقوم بها القاضي وأعوانه والخصوم وممثلوهم وأحياناً الغير ، بهدف الوصول إلي إصدار حكم

---

1 للوقوف علي التفاصيل التقنية لتداول الدعوي إلكترونيا ، انظر ، الباحث / د/ محمد صابر احمد ،" دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي " ، مرجع سابق ، ص226 وما بعدها ، وقد آثرنا الإشارة دون الإفاضة لعدم اتساع المجال لذلك.

2 راجع في ذلك : د./ تامر محمد سليمان الدمياطي ، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦١.

يحقق الحماية القضائية [1]. فالحكم هو الإجراء الذي تنتهي به الخصومة نهاية طبيعية ، وذلك بعد انتهاء المداولة ، وقد أوجب القانون النطق به في جلسة علنية وإلا كان باطلا ، وقد حدد القانون إجراءات وشكليات جوهرية لإصدار الحكم وتحريره والتي يترتب علي مخالفتها بطلان الحكم[2] ، هو ماسنعرض ونفصل له بالباب الثالث على النحو التالى .

1 راجع في ذلك : د./ فتحي والي ، الوسيط في قانون القضاء المدني ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ،١٩٩٩، ص ٥٠ .

2 راجع في ذلك : د. / علي سالم ، مذكرات في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية (إجراءات الخصومة) ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر ، ص ١٤١-١٣٥.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه تطوير المنظومة القضائية والتحول بالعدالة إلى الرقمية [1]

لا شك إنه عند استخدام تكنولوجيا الحاسوب و الإنترنت لتطوير المنظومة القضائية والتحول بالعدالة إلى الرقمية من الطبيعي ستواجه الأخير صعوبات مختلفة في التطبيق[2] ، سوآءاً من الناحية التقنية و هو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار أن ما يثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لا يحل أيضا إلا بوساطة التكنولوجيا ، أو من الناحية القانونية و هو من عمل رجال الفقه و القانون.

لذلك يلزم العمل علي إزالة هذه الصعوبات و التفكير في إعداد مشروع قانون موحد يتناول دور الأجهزة الرقمية في القانونين الموضوعي و الإجرائي حيث أن النصوص القائمة ليست في معظمها ملائمة للمستجدات الحديثة في التطور التكنولوجي الهائل للأجهزة الرقمية والعالم الرقمي، وان كان بعضها قد يواكب هذه المستجدات إلا ان البعض الآخر قد تحتاج إلي

---

1 راجع في ذالك : د/ سيد أحمد محمود ،" دور الحاسوب الإلكتروني ، مرجع سابق ، ص73 .

2 راجع في ذلك : " متطلبات ومعوقات إلكترونية القضاء " ، د/ يوسف سيد سيد عواض ، "خصوصية القضاء " ، مرجع سابق ، ص 73 وما بعدها .

تعديلات جذرية ، و هناك حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلي وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة تعالجها.

من الجدير بالذكر أن الحاسب الآلي لا يفكر و إنما ينفذ ، من خلال الإنسان فهو صانعه و خالقه بقدرة الله عز و جل ، ما يملي عليه من أوامر و تعليمات يتضمنها برنامج مخزن في ذاكرته فحسب و بالتالي فان درجة أداء الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات المكلف بها تعتمد علي كفاءة البرنامج المستخدم و علي كفاءة الإنسان في آن واحد ، لذلك ينبغي توافر الأمان التكنولوجي التقني، و الأمان القانوني (التشريعي) لاعتبار الأجهزة الرقمية معاونة للقضاء في إقامة العدالة بين المواطنين لتجاوز الصعوبات التي تتعلق بالقضايا ، لذلك ينبغي تقسيم هذا المطلب إلي فرعين سنبحث في الفرع الأول الصعوبات التي تواجه رقمية إجراءات التقاضي وفي الفرع الثاني نبين آثار رقمية إجراءات التقاضي .

وسوف نتناول الصعوبات التقنية " **بالمطلب الأول** " ، ثم نعرض للصعوبات القانونية والإدارية " **بالمطلب الثاني**" علي النحو التالي :

المطلب الأول

التحديات التقنية [1]وآثارها

قد يواجه رقمية إجراءات التقاضي مجموعة من الصعوبات التقنية ، التي تعترض مسيرة تطور إجراءات التقاضي ويمكن إجمالها بالنقاط التالية [2]:

1- تطوير البنية التحتية لنظام المحاكم فمن دون اتصال إنترنت جيد و Wi-Fi ، لن تتوفر العديد من الأدوات الرقمية. وضعف أنتشار الإنترنت في المناطق النائية ، مما يكون سببا رئيسيا في عدم استطاعة المتقاضين رفع الدعوي رقميا .

2- ظهور أعمال القرصنة علي أجهزه الحاسوب ومحاولات اختراق المواقع الرقمية بشبكة المعلومات من قبل المتطفلين أو المخربين أو الهاكرز .

1 راجع في ذالك : د/ إبراهيم محمد السعدي ، دور التكنولوجيا في التغلب علي ظاهرة البطء في التقاضي ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 487 .

2 راجع في ذالك : د/ فاطمة عادل سعيد ، "التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث " ، مرجع سابق ، الجزء الأول ، ص 360.

3- أنتشار الفيروسات علي الأجهزة الرقمية ، التي تؤدي إلي تدمير محتويات برامج الحاسوب .

4ـ وجود الأمية المعلوماتية ، والتفاوت التقني الهائل بين الدول المتقدمة والنامية .

5- عدم قبول الأدلة الرقمية .

6- شعور بعض من الدول النامية بأن المعاملات الرقمية خطر يواجه اقتصاداتها .

7- ضعف الإلمام باللغات الأجنبية إلي جانب ضعف الثقة والأمان بشبكة المعلومات ، للتأكد من مصداقية نقل المستندات والكتابة والتوقيع الرقمي عبر الوسائط الرقمية .

8 – أخيرًا قد يكون من الصعب تدريب القضاة وغيرهم من موظفي المحاكم علي استخدام التقنيات الرقمية. إذا كان التدريب ناقص التمويل فقد يتأخر التحول الي العدالة الرقمية.

المطلب الثاني

التحديات القانونية والإدارية وآثارها

وبوجه عام ، يبدو أن السلطات الإدارية وخاصة السلطات الجنائية تقبل التكنولوجيات الجديدة بسهولة أكبر من المحاكم المدنية. ولا يمكن تفسير هذه الفجوة بغياب الابتكار في هذه الأخيرة أو عدم التردد من جانبها. في الواقع، فإن المرور من المدنية إلي الجنائية يتجاهل عددا من الحقائق التي لا يمكن اختزالها.

فعلي مستوي القضاء العام في القضايا المدنية توجد العديد من الصعوبات في قيام الأجهزة الرقمية بدور معاون في القضاء المدني والتي منها :

أولا: الإجراءات المدنية أكثر تنوعا بكثير من الإجراءات الجنائية. فإذا كانت المحاكم المدنية ترغب في تثبيت عمليات تقنية لإدارة الملفات، يجب أن يتكيف نظام الحاسوب الذي يخضع لإدارة الإجراءات المدنية، بداية من التسجيل، مع الأطراف ومحاميهم، وحتي إصدارالقاضي للحكم طوال هذه

1 راجع في ذالك : د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات ، دار النهضة العربية ، 2013 ، ص76 .

العملية ، ومن أكثر الصعوبات في الدعاوي المدنية تعدد الأشخاص المشاركين في الإجراءات .

ثانيا : كما يوجد صعوبات تتعلق بالقانون الموضوعي والتي منها تحديد المفهوم القانوني للورقة أو للمحرر أو للمستند كدليل للإثبات[1] بطريقة تسمح باعتماد مستخرجات الحاسب الآلي وقبولها جميعا والاعتراف بحجيتها أمام القاضي المدني وتبني التوقيع الرقمي في المستندات القضائية وتحديد مفهوم الغش الرقمي .

ثالثا : صعوبات إجرائية تتمثل في تحديد المفهوم القانوني لإجراء الإعلان والمرافعة الشفوية والعلنية والمداولة والحكم القضائي – خصوصا مسائل الأغلبية وحجية الأمر المقضي والقوة الثبوتية للحكم من خلال التوقيع الرقمي والقوة التنفيذية للحكم – والطعن في الحكم والحجز علي أموال المدين .[2]

1 راجع في ذلك : عبد العزيز المرسي حمود ، مدي حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات في ضوء قواعد الإثبات النافذة ، بدون ناشر ،2005، ص9 .

2 إن القوانين المختلفة يجب أن تفسح المجال بطريقة أو أخري لقبول مخرجات الحاسب الآلي في الإثبات سواء بالاجتهاد الفقهي والقضائي أو بالتشريعات الجديدة ،

ويعد من أهم الصعوبات القانونية والإدارية التي تعترض مسيرة تطور العملية القضائية من حيث تطبيق إجراءاتها بوسائل التقنية العلمية الحديثة هي التي سنوجزها بما يلي :

1- الصعوبات التشريعية التي تتمثل في عدم وجود تشريعات كافية من القوانين الوطنية والمعاهدات الدولية تنظم أحكام التقاضي الرقمي بالقضاء المدني ، وآلية تطبيق إجراءاته ، والأحكام التي يصدرها ، وكيفية تنفيذها ، وإن كان بعضها كما أسلفت يواكب هذه المستجدات إلا إن البعض الآخر يحتاج إلي تدخل تشريعي لتعديلها مع وجود حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلي وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة لمعالجتها .

2-إن الأمية القانونية لغالبية دول العالم الثالث ، تجهل ماهية الوسائل الحديثة وآلية استخدامها ، وتخشي اللجوء إلي استخدامها لفض المنازعات ، لذا يتطلب عمل برامج توعية وتثقيف قانوني لأفراد المجتمع بخصوص استخدامها .

راجع في ذلك : د. سيد احمد محمود، دور الحاسوب أمام القضاء المصري والكويتي ، مرجع سابق، ص 73.

3 – عدم مرونة قضاء بعض الدول تجاه تفسير القواعد القانونية التقليدية لمسايرة مستجدات الحياة العصرية والأنماط القانونية الحديثة عبر شبكة المعلومات ، وذلك لعدم مواكبة القوانين التقليدية للتطور السريع ، لتفعيل نظام المعاملات الرقمية ، والكتابة الرقمية ، واستخدام التوقيع الرقمي .

4– أن رفع الدعوي رقميا يتطلب ميزانيات ضخمة لإنشاء البني التحتية بكافة مستلزماتها من أجهزه ومعدات وشبكات ، بالإضافة إلي ذلك تطوير الموارد البشرية من خلال عملية تدريب وتأهيل موظفي المحكمة ، والتي تمثل هذه الحالة إزعاجا كبيرا لهم فيما يخص قدراتهم في التعامل مع هذه التقنية الحديثة .

5– التحول بالعدالة إلي الرقمية[1] يتطلب إدارة رقمية للعدالة من جانب جميع الجهات ذات الصلة بدرجة عالية من اليقظة والحذر والإبداع للوقوف

1 راجع في ذالك : (تاريخ آخر دخول : 2021/1/12)

- https://www.computerweekly.com/news/252456296/HMCTS-suffers-major-IT-issues
- https://www.computerweekly.com/news/252450833/MoJ-to-go-all-in-on-public-cloud-as-infrastructure-modernisation-push-gathers-pace
- https://www.computerweekly.com/news/252470674/Justice-system-transformation-sees-delays-and-reduction-of-scope

علي المشكلات التي ستنتج عنه والعمل علي حلها إن لم يتم تلافيها وهو ما يتطلب تضافر جميع الجهود للمشاركة في نجاح عملية التحول بمرفق القضاء الي الرقمية وصولا لتقاضي رقمي[1] هو الأنجح من نوعه في كافة مراحله.

إلا إن المرجو في المستقبل القريب أن تزول وتختفي حدة تلك الصعوبات والعقبات بالتطور التكنولوجي في وسائل الاتصال الحديثة ، والجهود العلمية المخلصة واعتراف جميع دول العالم بالتقنيات الحديثة والتعامل معها بمصداقية بعد توثيقها ، من خلال تبني مجموعة آليات يمكن إن تصنع الأسس العلمية القانونية والإدارية لتطبيقها تطبيقا جيدا وناجحا وتجاوز كل الصعوبات التي تعترض مسيرة تطور الإجراءات القضائية .

- https://www.computerweekly.com/news/252464536/Uncritical-use-of-algorithms-in-justice-can-undermine-public-trust-and-individual-rights

1 راجع في ذلك : القاضي / حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر، 2010 ، ص 57 .

الخاتمة والنتائج

بعد ان عرضنا لدور الوسائط الرقمية وآليات التحول التقنية والقانونية وتحديات التحول بالعدالة إلي الرقمية توصلت الباحثة الى ان التحول نحو رقمية القضاء والعدالة الرقمية يجد بيئة خصبة لكثير من الاستخدامات والتطبيقات على النحو التالى:

- تسجيل القضية وتحديد كود خاص بها، مع توفير إمكانية لتسهيل تسجيل القضية المحولة من النيابة من خلال نسخ بياناتها رقمياً مما يعني عدم الحاجة إلي إعادة إدخال البيانات التي تم إدخالها لدي النيابة، وكذلك الحال عن تسجيل القضية الاستئنافية يتم نسخ البيانات من محكمة البداية.
- حساب الرسوم المطلوبة وإعداد وطباعة سندات الدفع رقمياً وربطها مع القضية المعنية.
- توفير إمكانية آلية لضبط ومتابعة استيفاء الرسوم علي كافة القضايا وبالقيمة المحددة، وإمكانية طباعة القضايا التي لم يستوف عنها أي رسم وتلك التي لم تستوف رسومها بشكل كامل.
- توزيع القضايا علي السادة القضاة في المحكمة رقمياً.

- إعداد محاضر الجلسات في قاعة المحاكمة ومن قبل أمين السر مباشرة، مع تمكين كل من القاضي وأطراف القضية من متابعة ما يدون في المحضر أولاً بأول ضماناً للشفافية ودقة المحضر المطبوع، وذلك من خلال تركيب شاشتين إضافيتين واحدة لاستخدام القاضي وآخري لاستخدام المحامين والمتقاضين.
- توفير ماكينات لخدمة المواطنين داخل المحاكم وجميع الإدارات التابعة لوزارة العدل للاستعلام والاستفسار عن قضاياهم والاطلاع علي آخر إجراء تم، وموعد الجلسة القادمة، وخلاصة الحكم في حال صدور حكم في القضية وذلك بغض النظر عن مكان تسجيل القضية (من نفس المحكمة يستطيع متابعة كافة القضايا التي تخصه في كافة محاكم الجمهورية).
- توفير إمكانية لإعداد وإصدار كافة نماذج التبليغات والمراسلات الصادرة من المحكمة بشكل آلي وبالاعتماد على البيانات التي تم تزويد الكمبيوتر بها لحظة تسجيل القضية ودون الحاجة إلى إعادة طباعة البيانات مرة آخري.
- توفير إمكانية تبادل المذكرات بين المحاكم المختلفة من خلال موقع وزارة العدل الخاص بكل محكمة دون الحاجة إلي المراسلات الورقية.

- طباعة قرار الحكم المتعلق بالقضية لحظة صدور الحكم من خلال أمين السر، والذي يقوم بدوره أيضا بفصل القضية وإدخال خلاصة الحكم لكل طرف من أطراف القضية وتحديد التهم التي أدين بها، كما يتم إدخال مدة الحكم (سنة، شهر، يوم) ، وقيمة الغرامات المحكوم بها.
- تقديم خدمات رقمية للمواطنين عبر شبكة الإنترنت يستطيعون من خلالها الاستفسار ومتابعة قضاياهم من المنزل ودون الحاجة إلى القدوم إلي المحكمة وذلك من خلال الدخول علي موقع المحكمة و إدخال رقم القضية.
- تقديم خدمات رقمية للمحامين عبر شبكة الإنترنت بحيث يستطيع المحامي بعد إدخال رقم عضويته لدي نقابة المحامين وكلمة السر الخاصة به من استعراض كافة القضايا التي تم توكيله رقميا فيها ، المفصول منها والمنظور وخلال فترة زمنية يحددها هو، وكذلك يستطيع طباعة جدول أعماله للأسبوع القادم.
- تقديم خدمات رقمية للمواطنين حيث يستطيع المواطنين من خلالها إرسال رسالة (SMS) عبر الهاتف المحمول يطلب فيها الاستفسار عن كافة القضايا المقامة ضده في كافة محاكم الجمهورية، وذلك بعد قيده بالسجل الرقمي بالمحكمة ، وهذه

خدمة تفتح مجالات كثيرة لقطاع الاستثمار تحقق الكثير من الأرباح .

- يوفر للمحكمة إمكانية استخدام الرسائل الرقمية (SMS) في التبليغات القضائية والإعلان الرقمي . حيث يمكن تبليغ الطرف المعني أو المحامي بموعد الجلسة القادمة ورقم القضية والمحكمة. كما يمكن تبليغه بصدور الحكم وخلاصته.
- يوفر نظام التقاضي الرقمي إمكانية الربط بين الجهات الأمنية ذات العلاقة بملف القضية في سرية تامة بحيث يتم تبادل كافة المذكرات والمراسلات من خلال البريد الرقمي ودون الحاجة إلي المراسلات الورقية التي تأخذ وقتاً طويلاً وتكون عرضة للضياع أو التلف أو التأخير.
- يوفر النظام مرجعاً مهماً للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة حيث يمكنهم من الحصول علي سيرة ذاتية تشمل كافة السوابق للطرف المعني سواء كان مدعي أو مدعي عليه ، وكذلك الاطلاع علي الأحكام السابقة الصادرة بحقة وكيفية تنفيذ الحكم، وذلك بشكل مباشر من خلال جهاز الكمبيوتر المتوفر في قاعة المحكمة أو في مكتب القاضي .

- يوفر النظام الرقمي عدداً كبيراً من التقارير والإحصائيات والجداول ومؤشرات الأداء للفترة التي يطلبها الأطراف المعنية (السنة الحالية مثلا) وإمكانية مقارنتها مع الفترة السابقة (السنة السابقة) مما يمكن من معرفة مدي التقدم والتحسن في الأداء مع مرور الوقت.
- يوفر النظام الرقمي وسائل تقنية لقياس أداء وإنجازات الأفراد اليومية والشهرية والسنوية ومقارنته مع زملائهم علي نفس الدرجة في المحكمة والذين يقومون بأعمال مشابهة مع متوسط الأداء لموظفي الجمهورية الأمر الذي يعني توفير وسيلة لحفز الموظفين علي بذل المزيد من العمل والعطاء، ومكافأة وتحفيز المتميزين منهم.
- يوفر النظام الرقمي إمكانية إنشاء أرشيف رقمي خاص بكل محكمة وكل إدارة تابعة لوزارة العدل والذي يوفر الكثير من الفوائد والتي منها تزويد المحكمة بالمعلومات اللازمة في حالة التكرار، وتسهيل متابعة حالات وقف التنفيذ والعقوبات البديلة لإعادة فرض العقوبة المناسبة عند الإخلال بشروط وقف التنفيذ، ومساعدة النيابة من خلال توفير سجل السوابق القضائية، والمساهمة في تأسيس سجل ائتماني للأشخاص الطبيعيين

والاعتباريين، وإمكانية الربط وتبادل البيانات مع الدوائر الأمنية ذات العلاقة، والإسراع في تنفيذ الخدمات ذات العلاقة بالحكومة الرقمية.

- الخدمات الرقمية المتعلقة بالإجراءات السابق ذكرها يمكن أن تطبق علي جميع درجات المحاكم و مراحل التقاضي فيجوز إقامة الدعاوي التي تختص بها المحكمة والسير في إجراءاتها رقميا والطعن علي الأحكام الصادرة فيها من جانب الأشخاص والجهات المقيدة بالسجل الرقمي ، وذلك بموجب صحيفة موقعة ومودعة رقميا بالموقع المخصص لقلم كتاب المحكمة. حيث تقيد الدعوي بعد السداد الرقمي للرسوم والدمغات المقررة قانونا وترفع المستندات رقميا في ظل حماية إقامة وسير الدعوي رقميا بجميع مراحل ودرجات التقاضي من جانب الجهات ذات الصلة ولكن جميع ما سبق يواجهه عدد من التحديات القانونية والتقنية .
- يمكن للعمليات التقنية أن تجلب بالتأكيد مساهمات قيمة ولكنها لا تستطيع إعداد قرارات كثيرة ومتنوعة بحكمة وخبرة القضاة ،وعلى الرغم من أن التكنولوجيات الجديدة توفر الكثير من الوقت والجهد ، الا إنه يمكن التشكيك في قيمة الحكم الصادر عن آلة .

- أيا ما كانت التكنولوجيا المستخدمة فلن تشكل الحل بصورة نهائية لكل المشاكل التى تعترى نظام التقاضى بل كل ما يترتب علي تبنى إلكترونية إجراءات التقاضي هو نقل الإشكاليات التى تثيرها الإجراءات المعتادة من الحيز الحقيقى إلى العالم الإفتراضى فتصبح هناك إشكاليات أيضا ولكن على مستوى متطور غير قائم على دعامات ورقية .
- لا شك إنه عند إستخدام تكنولوجيا الحاسوب و الإنترنت لتنفيذ الإجراءات إلكترونيا من الطبيعي ستواجه الاخير صعوبات مختلفة في التطبيق , سوآءاً من الناحية التقنية و هو عمل المتخصصين في مجال تكنولوجيا المعلومات باعتبار ان ما يثار من مشاكل عن طريق التكنولوجيا لا يحل أيضا إلا بوساطة التكنولوجيا, او من الناحية القانونية و هو من عمل رجال الفقه و القانون.

التوصيات

وبناءاً على كل ما سبق نوصى بالآتى:

- هناك تحديات على مستوى متطور فى مجال تطوير النظومة القضائية والتحول بالعدالة إلى الرقمية ، ولا يعنى ذلك رفض الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات فى القضاء بتاتا فبما توفره من مزايا نجد ضرورة الأخذ بها فى أقرب وقت تمشيا مع الظروف والأزمات العالمية المجتمعية الحديثة التى تتطلب ضرورة الأخذ بهذا الاتجاه والتطور معه لحظة بلحظة .
- غياب التدخل البشري كاملاً فى القضية ينتج عنه عدالة بلا إنسانية ، ولكى يتم الحصول على تطبيق التكنولوجيات الجديدة على عمل العدالة فى أحسن حال يجب اجتماع قاض فى القضية يساعده الحاسوب وذلك دون أن يحل أحدهما محل الآخر فيما هو أهل له.
- يجب ان نعلم أننا بحاجة دائما لحلول قانونية جديدة ولقانون إجرائى أكثر تمشيا يلائم الواقع المعاصر ويتطور معه ، فلا يتوقف البحث فى هذا الصدد بمجرد الأخذ بالنظام المميكن أو الإستعانة بالوسائط الرقمية ، فالعمل دائما ما يكشف عن قصور أو إشكاليات تستدعى التصدى لها .

- إننا لا نؤيد التمسك بالشكلية المفرطة أو بالإجراءات التقليدية لمجرد إنها معتادة، فالجمود عكس التطور، والإجراءات التقليدية التى تم إقرارها من قبل فقهاء القانون الإجرائى من قبل والتى وصلت إلينا كانت نتيجة ملاحظة هؤلاء الفقهاء للمجتمع الذى يعيشون فيه، فالقانون الإجرائى فى النهاية شإنه شأن أى فرع من فروع القانون عموما يتأثر بالتغيرات المجتمعية ويأتى معبرا عنها لهذا يجب الهمل على إصدار تعديل تشريعى لرقمنة قانون الإجراءات المدنية والتجارية . لذلك يلزم العمل على إزالة هذه الصعوبات و التفكير في إعداد مشروع قانون يتناول دور الأجهزة الإلكترونية في القانونين الموضوعي و الإجرائي حيث ان النصوص القائمة ليست في معظمها ملائمة للمستجدات الحديثة في التطور التكنولوجي الهائل للأجهزة الإلكترونية والعالم الرقمى، وان كان بعضها قد يواكب هذه المستجدات إلا ان البعض الآخر قد تحتاج إلى تعديلات جذرية ، و هناك حالات في ظل غياب النصوص تحتاج إلى وضع تنظيم قانوني لها من خلال استحداث نصوص جديدة تعالجها.
- يجب مراعاة ان يكون التطور لا يؤدى لإهدار المصالح الأساسة التى لا تتغير بتغير الوقت كالمحاكمة العادلة ، وحقوق وحريات

الأفراد الأساسة فأياً كان الوضع تبقى دائما هى المصالح الأولى بالرعاية.

- من الجدير بالذكر أن الحاسب الآلى لا يفكر و انما ينفذ, من خلال الانسان فهو صانعه و خالقه بقدرة الله عز و جل, ما يملى عليه من اوامر و تعليمات يتضمنها برنامج مخزن في ذاكرته فحسب و بالتالي فان درجة أداء الحاسب الآلى في تنفيذ العمليات المكلف بها تعتمد على كفاءة البرنامج المستخدم و على كفاءة الانسان في آن واحد, لذلك ينبغي توافر الامان التكنولوجي التقني، و الامان القانوني (التشريعي) لاعتبار الوسائط الرقمية معاونة للقضاء في إقامة العدالة بين المواطنين لتجاوز الصعوبات التي تتعلق بالقضايا المدنية.

وفي النهاية لا يخالجني شك في أن هذه الدراسة المتواضعة قد اعتراها بعض الأخطاء، وعذري فى ذلك انني بشر، يصيب ويخطأ، فالكمال لله وحده سبحانه، والخطأ والقصور هما من سمات الإنسان مهما أبدع وأتقن وجد واجتهد، وغاية ما ينشده كل باحث في عمله، هو تجويد هذا العمل، ومحاولة إتقانه فحسب، فإن كنت قد قاربت ما أنشده أو شارفت عليه فهذا فضل من الله ونعمه وحسبي ان اردد فى ذلك قوله تعإلى " **وما توفيقي الا بالله** "، والشكر فيه لكل من علمنى حرفا ، وإن كانت الآخرى فحسبى أن أردد فى ذلك قوله تعإلى "**وقل رب زدنى علما** " .

تم بحمد الله و فضله و توفيقه,,,,,

المراجع

- المراجع العربية :

اولا : الكتب

- القاضي / حازم محمد الشرعة ، التقاضي الإلكتروني والمحاكم الإلكترونية ، دار الثقافة للنشر، 2010 .
- د/ خالد ممدوح إبراهيم ، التقاضي الإلكتروني ، دار الفكر العربي ، 2008 .
- د. خالد ممدوح إبراهيم ، التحكيم الإلكتروني في عقود التجارة الإلكترونية ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009.
- عبد العزيز المرسي حمود ، مدي حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات في ضوء قواعد الإثبات النافذة ، بدون ناشر ،2005.
- د/ محمود مختار ، استخدام تكنولوجيا المعلومات لتيسير إجراءات ، دار النهضة العربية ، 2013 .
- د/ سيد احمد محمود ، "إلكترونية القضاء والقضاء الإلكتروني وإلكترونية التحكيم والتحكيم الإلكتروني" ، دراسة مقارنة ، دار الفكر والقانون ، ط ٢٠١٥ .

- د/ سيد احمد محمود ، دور الحاسوب الإلكتروني الكمبيوتر أمام القضاء المصري والكويتي نحو الكترونية القضاء و القضاء الإلكتروني ، دار النهضة طبعة ، 2012/2011 .
- د./ وجدي راغب فهمي ، مبادئ القضاء المدني "قانون المرافعات" ، الطبعة الرابعة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٤ .
- د./ فتحي والي ، الوسيط في قانون القضاء المدني ، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي ، القاهرة ،١٩٩٩ .
- د. / علي سالم ، مذكرات في شرح قانون المرافعات المدنية والتجارية (إجراءات الخصومة) ، بدون دار نشر ، بدون سنة نشر .
- د / عبد المنعم زمزم ، قانون التحكيم الإلكتروني ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٩ .
- د / عادل يحيي، التحقيق والمحاكمة الجنائية عن بعد، دراسة تحليلية تأصيلية لتقنية الVideo conference في المجال الجنائي، دار النهضة العربية، 2006 .
- د / داديار حميد سليمان ، الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2015 .

ثانيا : الرسائل العلمية

- د./ تامر محمد سليمان الدمياطي ، إثبات التعاقد الإلكتروني عبر الإنترنت ، دراسة مقارنة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٨ .
- المستشار. د/ عصام الترساوي ، إلكترونية القضاء بين النظرية و التطبيق ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، 2019 .
- د/ طارق بن عبدا الله ، أحكام التقاضي الإلكتروني ، رسالة دكتوراه ، قسم الفقه المقارن ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 1431/ 2010 .
- د/ محمد صابر احمد، " دور الحاسب الآلي في تيسير إجراءات التقاضي "، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة طنطا، 2012.
- د/ يوسف سيد سيد عواض ، "خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية" ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ .

ثالثا : الاوراق البحثية

- ا.د / براء منذر كمال عبداللطيف ، د / ياسر عواد شعبان ، الأدلة الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي، المؤتمر الدولي العاشر حول" العصر الرقمي وإشكالياته القانونية " في الفترة الممتدة من 5 إلي 6 /2016/4، بكلية الحقوق، جامعة أسيوط .
- أ.د. علاء حسني علي صبار الجوعاني ، استخدام المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية بين متطلبات تطوير النظام القضائي ومخاطر انتهاك العدالة القضائية ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠ .
- ا.د/ حسينة شرون، الباحثة/ عتيقة معاوي ، بحث علي شبكة الإنترنت بعنوان " التقاضي الإلكتروني في الجزائر Le e-Litige en Algérie .
- د / حاتم الزرقاني، آليات تفعيل التقاضي الإلكتروني، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الأول للعدالة الإلكترونية الذي عقده المركز القومي للدراسات القضائية بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من اجل التنمية الفترة من 6-7 مايو 2014 القاهرة .

- د / حسين إبراهيم خليل ، د/ يوسف سيد سيد عواض : فكرة القاضي الإلكتروني بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط بعنوان " العصر الرقمي" في الفترة من 12 إلي 13 إبريل 2016 .
- د. صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، 2012.
- د. علي بن سعيد بن حمود البداعي ، التقاضي عن بعد ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠.
- د. محمد يحي أحمد عطية ، دور التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير منظومة العمل القضائي (سلطنة عُمان نموذجا) دراسة مقارنة ، المؤتمر العلمي الخامس (الافتراضي) ، كلية الحقوق جامعة السلطان قابوس ، " نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات "تطوير نظم التقاضي وتحديث قواعد الإثبات" ، ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٠.

- د./ وائل محمد إبراهيم ، الإعلان القضائي الإلكتروني، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول .
- د/ صفاء أوتاني ، بحث بعنوان "المحكمة الإلكترونية (المفهوم والتطبيق)" منشور بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 العدد الأول ، 2012.
- د/ إبراهيم محمد السعدي ، دور التكنولوجيا في التغلب علي ظاهرة البطء في التقاضي ، مرجع سابق ، الجزء الأول .
- د/ أحمد محمد عبدالرحمن : نظرة حول نظام التقاضي الإلكتروني في مصر، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الحادي عشر" الاتجاهات الحديثة في القانون الإجرائي" ، كلية الحقوق .،جامعة أسيوط ، مارس 2017.
- د/ سيد احمد محمود ، بحث بعنوان "نحو الكترونية القضاء المدني " ، مؤتمر القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 ، الجزء الأول.
- د/ فاطمة عادل سعيد ، التقاضي عبر وسائل التكنولوجيا والاتصال الحديث، بحث مقدم لمؤتمر "القانون والتكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ديسمبر 2017 .

- د/ يوسف سيد سيد عواض ، فكرة القاضي الإلكتروني ، بحث منشور بمؤتمر للمؤتمر العلمي السنوي الذي تقيمه كلية الحقوق – جامعة أسيوط، " العصر الرقمي في الفترة من 12 إلي 13 إبريل 2016 .
- القاضى . د/ أسامة احمد عبد النعيم ، "ضبط النشر الإلكتروني بين الواقع والمأمول ، مؤتمر القانون و التكنولوجيا ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، القاهرة ،2017 .
- القاضي . د/ أسامة أحمد عبد النعيم ، بحث منشور بعنوان " الضوابط القانونية لقرار حظر النشر "، بمؤتمر القانون والإعلام إبريل 2017 .
- القاضي / سهام فتحي المصري، تقرير حول دور العدالة الإلكترونية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الثاني للتقاضي الإلكتروني، القاهرة 5–6 يونية ،2014 .
- القاضي / طاهر أبو العبد، الإدارة الإلكترونية للدعوي القضائية ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للتقاضي الإلكتروني – الفترة من 6–7 مايو 2014 القاهرة.
- قانون 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم 120 لسنة 2008 .

- م.م / رباب محمود عامر ، التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، العدد 25 ، السنة الثالثة عشرة ، 2019 .
- محمد محمد الألفي ، المحكمة الإلكترونية بين الواقع والمأمول
- ميمون حاجي ، التقاضي عن بعد في المغرب ، مجلة القانون والأعمال .
- المستشار / نبيل عمران ، المسودة الأولي لمقترح بتنظيم إجراءات سير الدعاوي إلكترونيا أمام محاكم السلطة القضائية، النسخة النهائية ، بتاريخ 2020/7/20 .

- المراجع الأجنبية :

1) Book:

- Fabien GÉLINASii, Interopérabilité et normalisation des systèmes de cyberjustice : Lex Electronica, vol.10 n°3, Hiver/Winter 2006, p4, http://www.lex-electronica.org/articles/v10-3/gelinas.htm
- Al Adwan, Majed Ahmed Saleh (2020) "Electronic Administrative Litigation in the Jordanian Legal System: A comparative study," AAU Journal of Business and Law مجلة جامعة العين للأعمال والقانون :Vol. 3 : Iss. 1 , Article 4,P 58-107, Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/aaujbl/vol3/iss1/4
- **E-Committee Supreme Court** of India New Delhi: National policy and action plan for implementation of information and communication technology in the Indian judiciary, 1st August, 2005, available at: www.supriem court.
- Wallace B. Jefferson & Others: In the supreme court of Texas, order requiring electronic filing in certain courts, so ordered, this 11of December 2012, available at: supreme.court.state.tx.us

Sytion:

- Electronic Technology and Civil Procedure New Paths to Justice from Around the World. Editors: Kengyel، Mikl s، Nemess nyi، Zolt n (Eds.) : http://www.springer.com/us/book/9789400740716 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)
- civil and/or The director of technology creates and establishes : http://www.bsd405.org/wp-content/pdf/policy/4041P.pdf (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)
- comparative perspectives on law http://ci.nii.ac.jp/ncid/BB10661032 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)
- http://bo-ecli.eu/ecli/european-e-justice-portal
- http://braddellbrothers.com/litigation.html.
- http://link.springer.com/book/10.1007/978-94-007-4072-3(2021/1/8 : تاريخ آخر دخول علي الموقع)
- http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/municipal-council/816660/06-03-2018-
- http://www.alittihad.ae/details.php?id=52871&y=2016&article=full
- http://www.alittihad.ae/details.php?id=7790&y=2016
- http://www.aljarida.com/ext/articles/print/1462394295839325600/
- http://www.cojss.com/article.php?a=8

- http://www.giuntialpunto.it/browse/1345475031/diritto-internazionale(تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)
- http://www.mohamoon-kw.com/default.aspx?action=DisplayNews&type=2&id=39488&Year=20180314
- http://www.singaporelaw.sg/sglaw/laws-of-singapore/overview/chapter-2
- http://www.springer.com/us/book/9789400740716 (تاريخ آخر دخول علي الموقع : 2021/1/8)
- https://docplayer.net/15512345-Processo-civile-telematico-on-line-civil-trial.html (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)
- https://docplayer.net/16506977-User-instructions-welcome-to-the-clerk-s-office-electronic-filing-system.html(تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)
- https://docplayer.net/18952408-Elitigation-integrated-electronic-litigation-system.html (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)
- https://docplayer.net/8127077-Electronic-litigation-in-singapore-a-roadmap-for-the-implementation-of-technology-in-the-litigation-process.html (تاريخ آخر دخول علي الموقع 2020/9/22)
- https://ejustice.europa.eu/content_european_case_law_identifier_ecli-175-en.do

- https://file.supremecourt.gov،www.elitigation.sg،www.clio.com،www.classic.austlii.edu.au،www.supremecourt.gov.sg،www.netfind.com
- https://store.kobobooks.com/en-CA/ebook/electronic-technology-and-civil-procedure(2021/1/8 : تاريخ آخر دخول علي الموقع)
- https://technology.findlaw.com/legal-software/litigation-support-software.html
- https://technology.findlaw.com/legal-software/the-dawn-of-digital-litigation-media-tools-in-the-courtroom.html
- https://www.computerweekly.com/news/252450833/MoJ-to-go-all-in-on-public-cloud-as-infrastructure-modernisation-push-gathers-pace
- https://www.computerweekly.com/news/252456296/HMCTS-suffers-major-IT-issues
- https://www.computerweekly.com/news/252464536/Uncritical-use-of-algorithms-in-justice-can-undermine-public-trust-and-individual-rights
- https://www.computerweekly.com/news/252470674/Justice-system-transformation-sees-delays-and-reduction-of-scope
- https://www.dreamstime.com/stock-illustration-legal-computer-judge-concept-robot-gavel-d-illustration-image73285778

- https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2014-05-15-1.676005
- https://www.facebook.com/elitigation/?__tn__=kCH-R&eid=ARCxcY9no1G5oPPOKyw4wCNqzYiZJI0ZejzRu1uuPXWSA1TkXmHrFkHw8U0W_HY6ss1WUXvxnYu
  - https://www.financierworldwide.com/forum-impact-of-ai-and-technology-on-litigation#.XfZ_SujXLtQ
- https://www.government.ae/ar-ae/information-and-services/justice-safety-and-the-law/litigation-procedures.
  - https://www.liquidlitigation.com/blog/5-keys-unlocking-digital-transformation/
- www.dxbpp.gov.ae
- www.maillcys.fr
- www.moj.gov.sa

الفهرس

المبحث الأول **دور الوسائط الرقمية في تطوير المنظومة القضائية و متطلبات ذلك**	
المطلب الأول: الدور القانوني للوسائط الرقمية أمام القضاء	16
المطلب الثاني: الخدمات المتعلقة بتبسيط إجراءات التقاضي بالوسائط الرقمية	24
المطلب الثالث : وسائل ميكنة المحاكم	40
المطلب الرابع : متطلبات اعتبار الوسائط الرقمية أجهزة معاونة للقضاء	50
المبحث الثاني **الآليات القانونية والتقنية للتحول بالعدالة الرقمية**	
المطلب الأول:الآليات القانونية للتحول بالعدالة إلى الرقمية	56
المطلب الثاني: الآليات التقنية للتحول بالعدالة إلى الرقمية	74
المبحث الثالث **التحديات التي تواجه تطوير المنظومة القضائية والتحول بالعدالة**	

إلى الرقمية	
المطلب الأول : التحديات التقنية وآثارها	**92**
المطلب الثاني : التحديات القانونية والإدارية وآثارها	**95**
الخاتمة والنتائج	**100**
التوصيات	**107**
المراجع	**111**
الفهرس	**122**

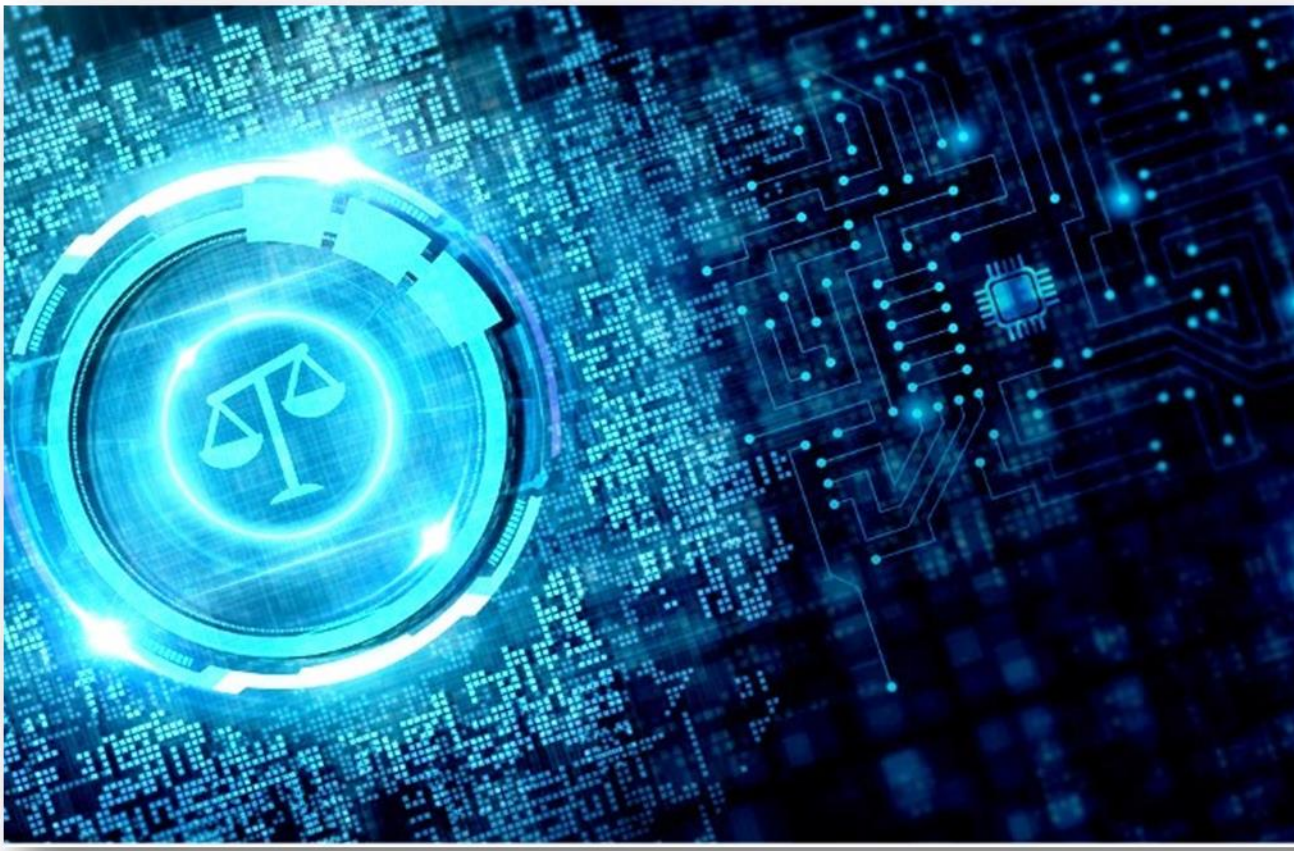

Mechanisms for the development of the judicial system and the challenges of transformation with digital justice

Preparing/

Dr. Amal Fawzy Ahmed Awad

Ph.D. in Law / Faculty of Law / Ain Shams University
Head of the Information Technology Unit - Faculty of Technical Education - University of Halwan

2022

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية
D.A.C